

EBPBAC39/2

٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤

تقرير لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة

يتشرف المدير العام بأن يحيل طيه التقرير المقدم من رئيس لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي لكي تنظر فيه في اجتماعها التاسع والثلاثين (انظر الملحق).

الملحق

تقرير لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة

معلومات أساسية

١- يشمل هذا التقرير اجتماعي لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة (اللجنة) الحادي والأربعين والثاني والأربعين، المعقودين في حزيران/ يونيو وتشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، على التوالي، وتضمن هذا الاجتماع الأخير الزيارة التي قامت بها اللجنة إلى المكتب الإقليمي لأفريقيا والمكاتب القطرية للمنظمة في الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا. وترد أدناه التوصيات الرئيسية الصادرة عن هذين الاجتماعين اللذين عُقدًا حضورياً.

٢- وفيما يلي أسماء أعضاء اللجنة الذين شاركوا في هذين الاجتماعين: السيد دارشاك شاه (رئيس اللجنة)، والسيد روب بيكر، والسيد غريغ جونسون، والسيد بيرت كيوبنز، والسيدة بياتريز سانز ريدرادو. ولم تتمكن السيدة بياتريز سانز ريدرادو من الانضمام إلى الجزء من الاجتماع الخاص بجنوب أفريقيا.

٣- وتلقت اللجنة الدعم المطلوب من الأمانة، بما في ذلك تقديم لمحة عامة معتمدة من جانب الإدارة العليا عن التطورات الرئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، أتيحت لها الفرصة لاطلاع المدير العام على المناقشات التي جرت في نهاية كل اجتماع.

٤- وقبل افتتاح كلا الاجتماعين، قدّم جميع أعضاء اللجنة إلى مكتب الامتثال وإدارة المخاطر والأخلاقيات التابع للمنظمة إعلان المصالح الخاص بكل منهم وأكدوا انتفاء أي تضارب مع ولايتهم الحالية.

٥- ويتألف باقي هذا التقرير من الفصول الآتية:

- (أ) إدارة المخاطر
- (ب) نظام إدارة الأعمال
- (ج) منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي
- (د) المراجعة الداخلية للحسابات: معلومات مُحدّثة
- (هـ) المراجعة الخارجية للحسابات: معلومات مُحدّثة
- (و) عملية التعامل مع الادعاءات المحتملة ضد مدير مكتب خدمات الرقابة الداخلية والتحقيق فيها
- (ز) الزيارات إلى المكتب الإقليمي لأفريقيا والمكاتب القطرية للمنظمة في الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا
- (ح) مسائل أخرى استعرضتها اللجنة.

إدارة المخاطر

٦- في اجتماعها الحادي والأربعين، أُطِّعت اللجنة على تنفيذ وتفعيل بيان تقبل إدارة المخاطر وتحليل خريطة المخاطر (تقييم احتمالية وقوع حدث ما وتأثيره) وناقشت هذه المسائل ضمن الإطار الشامل لإدارة المخاطر الخاص بالمنظمة.

٧- وفي هذا السياق، نوقشت التصنيفات المطبقة على المخاطر الرئيسية ومستويات التسامح وتدابير التخفيف، مع التركيز بشكل خاص على تلك الأحداث ذات المخاطر المتبقية العليا.

٨- وبالإضافة إلى ذلك، ناقشت اللجنة مستوى نضج إدارة المخاطر في المنظمة وقارنته بنموذج النضج الذي اعتمدته اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمنظمة الأمم المتحدة.^١ ويصنّف هذا النموذج النضج المُحرز في مجال إدارة المخاطر بدءاً من المستوى ١ إلى المستوى ٥، حيث يكون المستوى ١ هو "الأولي" والمستوى ٥ هو "الرائد" (انظر الشكل).

نموذج النضج المرجعي لإدارة المخاطر	
أولي	غير منظم، ويُدار بشكل غير رسمي/ غير متسق، ومخصص، وتفاعلي.
المستوى ١	متطور
المستوى ٢	تنفيذ منظم، وبنية أساسية، وبعض عمليات الإبلاغ والإدارة القابلة للتتوار.
المستوى ٣	راسخ
المستوى ٤	عمليات محددة/ موثقة وموحدة، وتغطية تنظيمية جيدة، وبعض البيانات على الاستخدام والتضمين. وإبلاغ وتصعيد منتظمين واستخدام المعلومات في اتخاذ القرارات التشغيلية.
المستوى ٥	متقدم
المستوى ٤	بيانات جيدة التنظيم وقوية على التضمين. وعتبات إبلاغ موحدة للتصعيد وإجراءات الإدارة. واستخدام المعلومات في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.
المستوى ٥	رائد
المستوى ٥	عمليات إدارة مخاطر مضمّنة بالكامل؛ وآليات تصعيد مفهومة جيداً ومستخدمة على جميع مستويات المنظمة. ويوفر النهج المبتكر/ الإبداعي التحسين المستمر ويمكنه التكيّف مع تغير المنظمة.

١ مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظمة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. نموذج النضج المرجعي لإدارة المخاطر: (٢) مصفوفة ملخصة [بالإنكليزية] https://unsceb.org/sites/default/files/imported_files/2019.HLCM_25%20RMM_Final_0.pdf، تم الاطلاع في ٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣.

٩- ولاحظت اللجنة أن التقييم الذاتي للأمانة يصنّف المستوى الحالي لنضج إدارة المخاطر في المنظمة بين المستوى ٢ (متطور) والمستوى ٣ (راسخ). وأعربت اللجنة عن تقديرها للتقييم الذاتي الصريح وشجّعت الأمانة على العمل على وضع استراتيجية بشأن كيفية الانتقال إلى مستوى أعلى في نموذج النضج، ومن ثم الوصول إلى مستوى مُرضٍ من النضج بين المستوى ٣ (راسخ) والمستوى ٤ (متقدم). وينبغي أن تقود المعلومات المستمدة من تقييم المخاطر عملية صنع القرارات التشغيلية وتُمكن من اتخاذ إجراءات تصحيحية قابلة للقياس للتخفيف من المخاطر بما يتوافق مع نطاق تقبُّل المخاطر. وينبغي أن يؤدي الإبلاغ المنتظم عن المخاطر إلى تمكين الإدارة من تركيز اهتمامها على مجالات المخاطر التي تتجاوز فيها المخاطر المتبقية نطاق تقبُّل المخاطر، بدلاً من النظر إلى المستوى المطلق للمخاطر.

١٠- وأخيراً، وبعد زيارة المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية والفُطرية، توصي اللجنة بإحراز المزيد من التقدُّم في توضيح المخاطر وإدارة المخاطر عبر المستويات الثلاثة للمنظمة.

نظام إدارة الأعمال

١١- دعت اللجنة الأمانة إلى عرض حالة تنفيذ نظام إدارة الأعمال والجدول الزمني والمخاطر المتعلقة به.

١٢- وفي إطار استعراضها للمخاطر على النحو المبين، أوصت اللجنة الأمانة بإيلاء اهتمام وثيق للتحركات المحتملة في النطاق لتجنب التأخيرات وعدم تجاوز الميزانية البرمجية المعتمدة. وفي الوقت نفسه، اعترفت اللجنة بأن بعض العناصر كانت خارجة عن سيطرة الأمانة، كما هو الحال في حالة الاستحواذ على أحد مقدمي الخدمات من جانب أحد المنافسين.

١٣- واتفقت اللجنة مع النهج الذي اتبعتته الأمانة في التقليل من عمليات تعديل سمات النظام الجديد حسب الطلب، إذ إن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى زيادة أوجه عدم الكفاءة وتكاليف إضافية في المستقبل. وفي هذا الصدد، أعربت اللجنة عن سرورها لأن تعلم بوجود سقف^١ لعدد التعديلات، ودعت الأمانة إلى ضمان عدم تجاوز هذه العتبة، من خلال مواصلة العمل نحو تحسين عمليات نظام الأعمال.

١٤- ودُكرت الأمانة بأن استعراض إجراءات العمل هي عنصر مهم في تنفيذ أي نظام، ويمكن أن تساعد على تغيير ثقافة المنظمة. ولهذا السبب، شجّعت اللجنة الأمانة على التوثيق والتوضيح الكاملين للشكل الذي ستبدو عليه العمليات المستقبلية الشاملة، ومواصلة الاهتمام بـ"الأفراد"، من حيث مواصفات الموظفين ومجموعات المهارات اللازمة في المستقبل.

١٥- ولدى مناقشة البُعد التكنولوجي للمشروع، شدّدت اللجنة على أهمية تعزيز الاستثمار في البنية التحتية الشاملة لتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك عرض النطاق الترددي على المستوى الفُطري، من أجل نجاح المبادرة.

١٦- وعلاوة على ذلك، شجّعت اللجنة الأمانة على العمل على إعداد بيان شامل لفوائد المبادرة يتضمن مقاييس ومؤشرات كمية ونوعية لاعتماد المستخدمين.

١٧- وأخيراً، وبالإشارة إلى المبادرات العديدة الجارية حالياً داخل الأمانة، أوصت اللجنة بالتركيز على تنفيذ نظام إدارة الأعمال، وتخصيص الموارد والقدرات الكافية للمشروع.

١ مثلاً، فيما يتعلق بوحدة التخطيط، حدّد هذا السقف عند ١٣٪.

منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي

١٨- نظراً لأهمية هذا البند، فإنه يمثل بنداً دائماً على جدول أعمال الاجتماعات المختلفة للجنة. وفي هذا السياق، تتلقى اللجنة معلومات مُحدّثة منتظمة عن حالة جميع الأنشطة الجارية، بما في ذلك تنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن كيانات الأجهزة الرئاسية وتقارير المراجعة المستقلة، والمشكلات التي تواجه تنفيذ هذه التوصيات.

١٩- وأُعربت اللجنة عن إعجابها الشديد بالعمل المكثّف الذي تضطلع به المنظمة في هذا المجال. وبالإضافة إلى ذلك، وفي سياق الزيارة التي قامت بها اللجنة مؤخراً إلى الإقليم الأفريقي، أُتيحت لأعضاء اللجنة فرصة لخوض تجربة مباشرة في تقييم الأنشطة الجارية حالياً على المستويين الإقليمي والقُطري، كما يرد لاحقاً في هذه الوثيقة.

٢٠- وبينما لاحظت اللجنة التقدّم المُحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المراجعة الصادر عن شركة برايس ووترهاوس كوبرز، وأوجه الترابط بينها، فقد دعت الأمانة إلى معالجة التوصيات المتبقية بوتيرة أسرع.

٢١- وعلاوةً على ذلك، حثّت اللجنة الأمانة على إعطاء الأولوية لوضع الصيغة النهائية للسياسات الحاسمة التي من شأنها أن تسمح للمنظمة بمواصلة التخفيف من مخاطر الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي.

٢٢- وأقرت الأمانة بأهمية استمرار اللجنة في رصد التقدّم المُحرز في هذا المجال، وأكّدت التزامها بمواصلة تسريع إجراءاتها على نحو ما يتضح من الأنشطة الجارية حالياً على المستوى القُطري. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت الأمانة بأن إطار السياسات الشامل قد اكتمل الآن، مع إدخال السياسة المتعلقة بمنع سوء السلوك الجنسي والتصدي له،^١ والسياسة المحدّثة بشأن منع السلوك المسيء والتصدي له،^٢ والسياسة المتعلقة بمنع الانتقام والتصدي له،^٣ ومدونة الأخلاقيات المنقّحة،^٤ التي يكملها إطار المساءلة المعني بمنع سوء السلوك الجنسي والتصدي له.^٥ ويجري الآن نشر هذه السياسات على القوى العاملة بأكملها.

١ سياسة منظمة الصحة العالمية بشأن منع سوء السلوك الجنسي والتصدي له. جنيف: منظمة الصحة العالمية [بالإنكليزية] (https://cdn.who.int/media/docs/default-source/campaigns-and-initiatives/prseah/who-policy-on-preventing-and-addressing-sexual-misconduct.pdf?sfvrsn=7bb1dd5b_28&download=true)، تم الاطلاع في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣).

٢ منع السلوك المسيء والتصدي له: سياسة وإجراءات بشأن المضايقة والتمييز وإساءة استعمال السلطة - سارية اعتباراً من ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠٢٣. جنيف: منظمة الصحة العالمية [بالإنكليزية] (https://cdn.who.int/media/docs/default-source/ethics/policy-on-preventing-and-addressing-abusive-conduct.pdf?sfvrsn=e861d8f3_26&download=true)، تم الاطلاع في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣).

٣ منع الانتقام والتصدي له: الدليل الإلكتروني III.11.5 - ساري اعتباراً من ١ تموز/يوليو ٢٠٢٣. جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠٢٣ [بالإنكليزية] (https://cdn.who.int/media/docs/default-source/ethics/policy-on-preventing-and-addressing-retaliation.pdf?sfvrsn=eb4bf547_16&download=true)، تم الاطلاع في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣).

٤ مدونة الأخلاقيات الخاصة بمنظمة الصحة العالمية. جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠٢٣ [بالإنكليزية] (https://cdn.who.int/media/docs/default-source/ethics/code-of-ethics.pdf?sfvrsn=d56578a6_1&download=true)، تم الاطلاع في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣).

٥ منع سوء السلوك الجنسي والتصدي له: استراتيجية منظمة الصحة العالمية الثلاثية السنوات ٢٠٢٣-٢٠٢٥. إطار المساءلة. جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠٢٣ [بالإنكليزية] (<https://iris.who.int/bitstream/handle/10665/366299/WHO-DGO-PRS-2023.2-eng.pdf?sequence=1>)، تم الاطلاع في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣).

٢٣- وأخيراً، فيما يتعلق بمسألة تمويل العمل المتعلق بمنع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها، بالإضافة إلى التمويل المرن المؤسسي المقدم لأنشطة المنع، شجعت اللجنة الأمانة على استكشاف طرق للاستفادة من مصادر التمويل غير الأساسية واعتبار هذه الأنشطة بمنزلة تكلفة مباشرة لتنفيذ البرامج التقنية، وخاصة برامج الطوارئ، مع ملاحظة أن هذه المخاطر المتبقية ستكون موجودة وسوف تحتاج إلى المعالجة والتمويل على النحو الملائم. ومن شأن ذلك أن يساعد على ضمان استدامة التمويل في هذا المجال.

المراجعة الداخلية للحسابات: معلومات مُحدّثة

٢٤- أتيحت للجنة الفرصة للالتقاء بالمدير المعين حديثاً لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في كلا الاجتماعين، وسُرت بمعرفة أن الإدارة العليا للمنظمة واصلت التعاون مع المكتب وقدمت الدعم اللازم له.

٢٥- وقدم مدير مكتب خدمات الرقابة الداخلية معلومات مُحدّثة عن التقدم المُحرز في تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات الداخلية، وأطلع اللجنة على الاستعراضات الخارجية الجارية حالياً لجودة مهامها المتعلقة بمراجعة الحسابات والتحقيقات. وفيما يتعلق بالاستعراضات الخارجية المنتظمة التي تجري كل خمس سنوات، فقد عُين خبراء مستقلين لهذه المهمة، ومنهم متخصصون في مجال سوء السلوك الجنسي. وأتيحت للجنة الفرصة للتفكير مع الخبراء في نطاق ونهج مراجعة الحسابات الخارجية لوظيفة التحقيق، وقد أعربت عن إعجابها بما أبدوه من خبرة وطريقة تفكير. ومن المتوقع صدور تقرير عن هذه الاستعراضات في مطلع عام ٢٠٢٤، وسوف يُتاح التقرير للجنة.

٢٦- وبالتوازي مع ذلك، أوضح أن المكتب يعمل على تعزيز ظهوره من خلال موقع إلكتروني مُجدد^١ وفي أثناء وضع اللمسات الأخيرة على السياسات الحاسمة المتعلقة بالتحقيقات، يبحث مدير المكتب في الكيفية التي يمكن بها للتحقيقات أن تقيّد بشكل أفضل عمليات مراجعة الحسابات الجارية أو المستقبلية.

٢٧- وإذ تلاحظ اللجنة التقييم المُرضي الصادر عن مراجع الحسابات الخارجي بشأن بيئة الرقابة الداخلية والإجراءات التي تتخذها الأمانة، فإنها فوجئت بإبلاغ مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تدهور في فعالية الضوابط الداخلية، استناداً إلى البيانات الجزئية المتاحة حالياً لعام ٢٠٢٣، وطلبت المزيد من المعلومات التفصيلية حسب الوظيفة والمنطقة الجغرافية والمخاطر المتبقية العالية عند الانتهاء من جمع البيانات.

٢٨- وفي الوقت نفسه، أعربت اللجنة عن تقديرها للجهود التي تبذلها الأمانة في سبيل خفض عدد التوصيات التي تأخر إغلاقها أو التوصيات المتأخرة، من ٩١٪ في عام ٢٠١٩ إلى ٥١٪ في عام ٢٠٢٢.

٢٩- وفيما يتعلق بعبء التحقيقات في القضايا، لاحظت اللجنة الزيادة الكبيرة في الادعاءات الجديدة المُبلّغ عنها (من ٤٨٨ في عام ٢٠٢٢ إلى ٥٦٥ بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣). وترى اللجنة في هذا دليلاً على تزايد الوعي بسوء السلوك والاستعداد للإبلاغ عنه، ومن ثم فهو علامة إيجابية على نجاح برنامج منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها. وبالمثل، وللحفاظ على مصداقية وظيفة التحقيق في هذا المجال، فإنه من المهم أن تستمر عملية معالجة القضايا في الوفاء بالمدة المستهدفة المحددة (أي ١٢٠ يوماً لقضايا سوء السلوك الجنسي و ١٨٠ يوماً لجميع الادعاءات الأخرى). وشجعت اللجنة الأمانة على مواصلة تعزيز قدرات التحقيقات، لفترة زمنية محددة، من أجل خفض العدد الكبير من القضايا المفتوحة، وكذلك قدرات التعامل مع التدابير التأديبية اللاحقة الناتجة عن التحقيقات التي تستند إلى أدلة.

١ لمزيد من المعلومات، راجع الموقع الإلكتروني لمكتب خدمات الرقابة الداخلية (<https://www.who.int/about/office-of-internal-oversight-services>)، تم الاطلاع في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣.

٣٠- ورحبت اللجنة بالنظر في نقل المسؤولية عن التحقيقات المتعلقة بالإدارة والمسائل المتصلة بالعلاقات بين الموظفين إلى دائرة الموارد البشرية، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من قدرة مكتب خدمات الرقابة الداخلية على التحقيق في قضايا أخرى متعلقة بالممارسات المنهي عنها والسلوك المحظور في مكان العمل.

٣١- وطلبت اللجنة تحليلاً للأسباب الجذرية التي أدت إلى زيادة التحقيقات والنسبة الكبيرة من القضايا غير المستندة إلى أدلة (نحو ٥٠٪ بين عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٣) حتى تتمكن الإدارة من معالجة هذه المسائل.

٣٢- وكما جرت العادة، عُقدت أيضاً جلسات خاصة مع مدير مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

المراجعة الخارجية للحسابات: معلومات مُحدّثة

٣٣- أشادت اللجنة بعلاقات العمل الطيبة مع الأمانة، ورحبت برأي مراجعة الحسابات غير المتحفظ الذي أبداه مراجع الحسابات الخارجي بشأن البيانات المالية للمنظمة.

٣٤- ولاحظت كذلك مع التقدير قبول الإدارة لمختلف توصيات مراجعة الحسابات الخارجية، ولاسيما تلك المتعلقة بنظام إدارة الأعمال والمشتريات والمخزونات.

٣٥- وفي هذا الصدد، أكّدت الأمانة أن تقرير مراجعة الحسابات الخارجية بشأن نظام إدارة الأعمال كان مفيداً للغاية لاتخاذ الإجراءات التصحيحية خلال مرحلة تصميم مشروع نظام إدارة الأعمال. وتتطلع اللجنة إلى عمليات مراجعة حسابات النظام في إطار المتابعة في المستقبل.

٣٦- وتماشياً مع اختصاصاتها، استعرضت اللجنة خطة مراجعة الحسابات المقترحة لمراجع الحسابات الخارجي للثلاثية ٢٠٢٣-٢٠٢٤، التي تستند إلى نموذج المخاطر الخاص به. وأجري هذا الاستعراض بهدف ضمان جدوى الخطة مقارنة بالمبادرات الجارية المهمة الأخرى (مثل تنفيذ نظام إدارة الأعمال) والتأكد من عدم وجود أي تداخل مع الخطة التي وضعها مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٣٧- وفي هذا الصدد، لاحظت اللجنة خطة مراجعة الحسابات بصيغتها المقترحة واقترحت أن يتشاور مراجع الحسابات الخارجي مع الأمانة بشأن توقيت ونطاق مراجعة الأداء المقترحة بشأن إدارة سلسلة التوريد والمخزون والمستودعات، نظراً لاحتمال التعارض مع تنفيذ الوحدات ذات الصلة في نظام إدارة الأعمال.

٣٨- وأخيراً، أعرب أعضاء اللجنة عن امتنانهم لمراجع الحسابات الخارجي على مشاركته البناءة مع اللجنة، ورحبوا بمعرفة رضا مراجع الحسابات عن بيئة الرقابة الداخلية في المنظمة.

٣٩- وكما جرت العادة، عُقدت أيضاً جلسات خاصة مع مراجع الحسابات الخارجي.

عملية التعامل مع الادعاءات المحتملة ضد مدير مكتب خدمات الرقابة الداخلية والتحقيق فيها

٤٠- طلبت لجنة البرنامج والميزانية والإدارة، في تقريرها عن اجتماعها الثامن والثلاثين المقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته الثالثة والخمسين بعد المائة،^١ من لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة (اللجنة) الاستمرار في العمل مع الأمانة لمواصلة تقييم مواءمة إجراءات التعامل مع الادعاءات المحتملة ضد

١ الوثيقة م٢/١٥٣.

مدير مكتب خدمات الرقابة الداخلية من خلال أفضل الممارسات على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتوضيح الأحكام الحالية لميثاق مكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للمنظمة.

٤١- وأجرت اللجنة، بدعم من الأمانة، تحليلاً لمواثيق مكاتب خدمات الرقابة المستقلة (أو ما يعادلها) في الوكالات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وكيفية تعامل الوكالات الأخرى مع هذه المسألة، بما في ذلك أحدث الأمثلة الواردة من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) واليونسكو واليونسيف والمنظمة العالمية للملكية الفكرية. وأكد التحليل أن العملية التي تتبعها المنظمة تتماشى تماماً مع المواثيق والممارسات التي اعتمدها الوكالات الأخرى، وأشار إلى أنه ستكون هناك حاجة إلى توضيحات محددة، ولكنها محدودة، لميثاق مكتب خدمات الرقابة الداخلية في المنظمة. واستعرضت اللجنة الاقتراح المقترح وأبلغت المدير العام بتعديل النص ذي الصلة في ميثاق مكتب خدمات الرقابة الداخلية تبعاً لذلك.

٤٢- وعلى وجه الخصوص، أكدت اللجنة بعض المبادئ التي ينبغي إدراجها في التعديلات. وللحماية من أي تضارب في المصالح، واتساقاً مع أفضل الممارسات على نطاق الأمم المتحدة، فإن أي تحقيق مع مدير مكتب خدمات الرقابة الداخلية سيديره المدير العام (ومن يعينه) بمشورة من اللجنة. وإذا كان هناك ما يبرر إجراء أي تحقيق، فيجب أن تجريه هيئة تحقيق خارجية مختصة ومستقلة، التي يمكن أن تكون مكتب تحقيق آخر تابع لإحدى وكالات الأمم المتحدة.

٤٣- وتلاحظ اللجنة أن الميثاق قد عدل تبعاً لذلك ووافق عليه المدير العام.^١

الزيارات إلى المكتب الإقليمي لأفريقيا والمكاتب القطرية في الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا

٤٤- في سياق زيارتها السنوية إلى أحد المكاتب الإقليمية والقطرية للمنظمة، زارت اللجنة المكتب الإقليمي لأفريقيا والمكاتب القطرية للمنظمة في الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا. وأعربت اللجنة عن إعجابها الشديد بالتحضيرات التي سبقت الزيارة، والعروض الممتازة التي قُدمت على المستويين الإقليمي والقطري، والمناقشات البناءة.

٤٥- ويضم الإقليم الأفريقي ٤٧ دولة عضواً وعدداً مماثلاً من المكاتب القطرية. ويمثل الإقليم ١٤٪ من سكان العالم، ويأتي ضمن الأقاليم ذات المعدلات الأدنى لخدمات التغطية الصحية الشاملة. وعلاوةً على ذلك، يعيش نحو ثلث السكان في ظروف الفقر، وهناك ١٧ بلداً تعيش في أوضاع هشة. ويشهد الإقليم معدلات مرتفعة من الأمراض السارية، وإذا لم تُعالج، فقد يكون لها آثار على الصعيد العالمي. ومن ثم فإن، توفير التمويل للتصدي لهذه المشكلات أمر بالغ الأهمية.

٤٦- وأخيراً، يواجه الإقليم تحديات تشغيلية كبيرة بسبب السياقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الصعبة (بما في ذلك أوجه عدم المساواة داخل كل بلد على حدة)، ومشكلات التمويل المتكررة، والإمكانية المحدودة لجذب المواهب والاحتفاظ بها، والمخاطر العالية التي تهدد منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وتأثير تغير المناخ على الصحة.

١ متاح على الرابط: https://cdn.who.int/media/docs/default-source/documents/about-us/accountability/who-charter.pdf?sfvrsn=514fa015_5 (تم الاطلاع في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤).

٤٧- وعلى الرغم من التحديات العديدة المطروحة، تود اللجنة أن تثني على المديرية الإقليمية، الدكتورة مانشيديسو مويتي، لإنجازات المكتب الإقليمي لأفريقيا ودورها القيادي.

٤٨- وأعربت اللجنة كذلك عن سرورها بالتزام وتقاني رؤساء المكاتب القطرية وموظفيها، بما في ذلك العمل المبذول في الاستجابة لحالات الطوارئ (مثل الاستجابة لمرض فيروس الإيبولا ومرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)).

٤٩- وإدراكاً لخلفية التحديات المشار إليها في الفقرتين ٤٥ و٤٦، فإن التزام الإدارة العليا للمكتب الإقليمي لأفريقيا يتجلى في بيئة الرقابة الداخلية الفعالة التي لوحظت، والتي تستند إلى نظام قوي لمؤشرات الأداء الرئيسية على المستوى القطري. وتخضع هذه المؤشرات للرصد المستمر وتُستخدم بوصفها أحد العناصر لتقييم أداء رؤساء المكاتب القطرية للمنظمة واتخاذ الإجراءات التصحيحية. وترحب اللجنة بهذا النهج باعتباره من أفضل الممارسات التي يجري اعتمادها على الصعيد العالمي، حسب فهم اللجنة.

٥٠- ويتجسد الاتجاه الإيجابي السائد في تحسين الضوابط الداخلية في عملية التقييم الذاتي السنوي للضوابط الداخلية، وتؤكد التقارير الأخيرة لمراجع الحسابات الداخلي عن المكتبين القطريين في بوركينافاسو وغانا.

٥١- وعند مناقشة الضوابط الداخلية، شددت اللجنة على أهمية استخدام التكنولوجيا في التنفيذ والرصد وتخفيف المخاطر وتعزيز الرقابة الداخلية. وفي هذا السياق، يوفّر التنفيذ المقبل لنظام إدارة الأعمال فرصة لاستبدال النظم الحالية وخلق الكفاءات. ولاحظت اللجنة المشاركة القوية للمكتب الإقليمي في الفريق المعني بتنفيذ نظام إدارة الأعمال.

٥٢- وأحاطت اللجنة علماً بالتدريب الذي أُجري في الإقليم بشأن التوعية بالغش ورحّبت به، إذ يسهم ذلك في تحصيل فهم أفضل لتدابير مكافحة الغش ومكافحة الفساد المطبّقة في المنظمة، ويساعد على التخفيف من المخاطر في هذا المجال.

٥٣- وبعد أن أُتيحت للجنة الفرصة لمراقبة الإجراءات المتخذة على المستوى القطري بشكل مباشر، فقد وجّهت الشكر للمنظمة على التقدم المُحرز فيما يتعلق بالأنشطة والتدريب وزيادة الوعي والتوعية بشأن منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها والعنف القائم على النوع الاجتماعي في الإقليم.

٥٤- ولاحظت اللجنة أن أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها الإقليم إنما يتمثل في جذب الموظفين المهرة والاحتفاظ بهم. وتتطلب معالجة هذه المسألة الدعم من المقر الرئيسي وأتباع أساليب مبتكرة. وفي الوقت نفسه، لاحظت اللجنة أن النساء لا يشغلن سوى ٢٠٪ من المناصب القيادية في الإقليم (بما في ذلك رؤساء المكاتب القطرية للمنظمة). وهذا مجال يتطلب اهتماماً خاصاً وتحسيناً، بدعم من المقر الرئيسي.

٥٥- وتود اللجنة أن تُعرب عن تقديرها للعمل الذي يضطلع به المكتب القطري للمنظمة في الكونغو، ولا سيما لمشروعه الخاص بإدارة البيانات الصحية، الذي يتيح بيانات تحليلية قوية يمكن استخدامها من جانب مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة والشركاء لمعالجة المسائل الصحية. وهذا المشروع المبتكر تقوده بالكامل المواهب المحلية، وهو مثال على الممارسات التي تسمح للمنظمة بالوفاء بولايتها في دعم البلدان. وينبغي توسيع نطاقه، مع مراعاة معايير المنظمة الإقليمية والعالمية، لتسهيل تكراره في البلدان الأخرى (وتكامله فيما بين البلدان).

٥٦- وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تحدثت اللجنة مع مسؤولي التنسيق المعنيين بمنع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها في المكاتب الإقليمية والقطرية، وأبدت إعجابها بزيادة تركيز

الإدارة على هذا الموضوع المهم، وبحجم العمل المُنجَز بشأن حملة التوعية المحلية بين جميع أعضاء القوى العاملة في المنظمة، وبالإنجازات العديدة المُحقَّقة في هذا المجال. ويشمل ذلك إعداد إجراءات تشغيل موحَّدة مخصصة بالتعاون مع المكتب الإقليمي والمقر الرئيسي واستناداً إلى المعارف والخبرات المحلية. وشجَّعت اللجنة المكتب الإقليمي والمكتب القطري للمنظمة على مواصلة العمل في هذا المجال، إذ إنه مجال أساسي لاستعادة ثقة الجهات المانحة، ومن شأنه أن يساعد على تعزيز تعبئة الموارد. وينبغي أن تكون الأولوية لاستعراض إجراءات التشغيل الموحَّدة من جانب المقر الرئيسي.

٥٧- وفي هذا السياق، تتطلع اللجنة إلى تلقي التقرير مع استعراض خارجي لتنفيذ توصيات اللجنة المستقلة، فور توافره.

٥٨- وأبرزت الإحاطة المُقدَّمة كيف أن الموارد والجهود التي خُصِّصت لمعالجة مسألة منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها مكَّنت المكتب القطري من تجاوز هذه المسألة والبدء في تحسينها. وينبغي توصيل النتائج المهمة التي حققتها المكتب القطري بشكل أفضل إلى الشركاء المحليين والدوليين. وفي هذا الصدد، ينبغي للمكتب القطري أن يضع استراتيجية اتصالات محسَّنة.

٥٩- وفي ختام برنامجها في الإقليم، زارت اللجنة المكتب القطري للمنظمة في جنوب أفريقيا، المصنَّفة ضمن البلدان المتوسطة الدخل. وأثناء الزيارة، علمت اللجنة أنه على الرغم من المؤشرات الصحية الجيدة على المستوى القطري، فإن هناك تفاوتات كبيرة داخل البلد، وهو ما يتطلب استمرار الشراكة القوية بين المنظمة والسلطات الصحية الوطنية. ومن أجل التصدي لهذه التحديات بفعالية، ستكون هناك حاجة إلى مكاتب فرعية وسيطلب إنشاؤها تمويلاً إضافياً. ومع ذلك، ونظراً لوضع جنوب أفريقيا كبلد متوسط الدخل، فقد تكون هناك فرص لتعبئة الموارد في البلاد. وفي هذا السياق، شجَّعت اللجنة المكتب الإقليمي والمكتب القطري للمنظمة على استكشاف مصادر للتمويل المبتكر، بما في ذلك من القطاع الخاص.

٦٠- وأعربت اللجنة عن سرورها لمعرفة مساهمة الإيجابية للمكتب القطري للمنظمة في تحسين الصحة العامة في البلاد، ولاسيما الدعم المُقدَّم أثناء الاستجابة الطارئة لجائحة كوفيد-١٩، ومناصرة خطة التأمين الصحي الوطنية التي اعتمدها البرلمان الجنوب أفريقي بما يخدم صالح السكان المحليين، والدور الرئيسي الذي اضطلع به في خفض مؤشرات وفيات الأمهات.

٦١- وفي سياق هذه الزيارة الأخيرة، التقت اللجنة أيضاً بالموظفين العاملين في المركز الإداري للمنظمة الكائن في مدينة بريتوريا. وسوف يوفَّر هذا المركز، داخل الإقليم الأفريقي، دعماً من المستوى الأول في مجالات الحسابات والإدارة المالية، والموارد البشرية وإدارة المواهب، وخدمات التمويل الرقمي، ويقدم خدمات الرقابة (أي الامتثال وإدارة المخاطر وضمان الجودة) لجميع المكاتب في الإقليم. وعلى هذا النحو، يقدم المركز مثلاً جيداً على تحسين الدعم المُقدَّم للمكاتب القطرية، وتجميع الخبرات، وتعزيز الضوابط الداخلية.

٦٢- وعلى وجه الخصوص، أعربت اللجنة عن تقديرها لطرح مبادرة الدفع الرقمي التي باستطاعتها تقليل زمن الدفع، مع التخفيف بشكل كبير من مخاطر الغش في المدفوعات المحلية. ويجري تعميم هذه المبادرة في جميع أنحاء الإقليم ويمكن اعتبارها واحدة من أفضل الممارسات التي يمكن اتباعها في التنفيذ في أقاليم أخرى.

٦٣- وفي ملاحظاتها الختامية المُقدَّمة إلى القيادات الإقليمية، أثنى اللجنة على الإقليم الأفريقي للتقدم الكبير الذي أحرزه فيما يتعلق بالضوابط الداخلية. وبالتوازي مع ذلك، دعت اللجنة المنظمة إلى حشد تمويل إضافي من خلال إقامة شراكات جديدة ونهج مبتكرة لحشد الموارد، بما في ذلك، إلى أقصى حد ممكن، مع القطاع الخاص.

٦٤- وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت اللجنة أنه في ظل محدودية الموارد، فإن التركيز على البرامج أمر بالغ الأهمية. وأقرت اللجنة، في الوقت نفسه، بأن التوجيه بشأن هذه الأولوية سوف يتطلب المزيد من المناقشة والمداولات من جانب الدول الأعضاء.

مسائل أخرى استعرضتها اللجنة

٦٥- أتيحت للجنة الفرصة لاستعراض مسودة تقرير الأمانة وإبداء التعليقات عليه، ذلك إلى جانب خطة عمل التقييم المقترحة للثلاثية ٢٠٢٤-٢٠٢٥، وتتطلع إلى مواصلة العمل مع وظيفة التقييم لرصد التقدم المحرز في تنفيذها في اجتماعاتها المقبلة.

٦٦- ولما كان ذلك يمثل الخطوة الأولى نحو إتاحة نموذج تمويل أكثر استدامة، فقد أثنى اللجنة على الأمانة والدول الأعضاء للعمل المنجز لتحقيق الزيادة البالغة ٢٠٪ في الاشتراكات المقدرة. وبالإضافة إلى ذلك، أعربت اللجنة عن سرورها بمعرفة التخطيط لاستخدام هذه الزيادة في دعم البلدان، إلى جانب زيادة تفويض السلطات لرؤساء المكاتب القطرية للمنظمة وتعزيز المساهمة من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية المحددة.

٦٧- وعلاوة على ذلك، وبالإشارة إلى التقدم الجيد في تنفيذ الإجراءات الواردة في خطة تنفيذ الإصلاح المقدمة من الأمانة، بوصفها شرطاً أساسياً لمزيد من الزيادات في الاشتراكات المقدرة، تخطط اللجنة لإجراء المزيد من المناقشات بشأن هذا الأمر وبشأن جولة الاستثمار في الاجتماعات المقبلة.

٦٨- وأخيراً، تشجع اللجنة الأمانة على مواصلة العمل مع الدول الأعضاء والجهات المانحة من أجل الحصول على تمويل أكثر مرونة ومتعدد السنوات، وإقامة الشراكات واعتماد نهج مبتكرة (بما في ذلك مع القطاع الخاص) على جميع المستويات. وينبغي أن تكون هذه القدرة المحسنة على تعبئة الموارد مصحوبة باستراتيجية اتصالات قوية لتسليط الضوء بشكل أفضل على النتائج التي تحقّقها المنظمة.

٦٩- وفيما يتعلق بمسألة الأمن، لاحظت اللجنة تزايد الطلب على التدابير الأمنية، بما في ذلك تكاليف عمليات الإجلاء، التي يصعب تخصيص ميزانيات لها. ويتطلب ذلك تنسيق أدوار إدارة شؤون السلامة والأمن التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، وتحسينها على الوجه الأمثل، بما في ذلك استخدام الموارد وتوفير الإمدادات الكافية. وتؤيد اللجنة مواصلة الترشيد في هذا المجال واستعراض الآليات لضمان تمويل الاحتياجات الأمنية تمويلًا مناسباً. وفي الوقت نفسه، أحاطت اللجنة علماً بالوظائف الأمنية العديدة الشاغرة في الميدان، وأعربت عن ترحيبها بإجراء متابعة لتقرير مراجعة الحسابات الداخلية عن الأمن.

٧٠- وأتيحت لرئيس هذه اللجنة فرصة إجراء مقابلة مع رئيسة وحدة التفتيش المشتركة، السيدة إيلين أ. كرونين، في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣. وأجريت المقابلة في سياق "استعراض قبول وتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة من جانب المنظمات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، وعملية التعامل مع تقارير وحدة التفتيش المشتركة من جانب المنظمات المشاركة في الوحدة والنظر فيها من جانب أجهزتها التشريعية وأجهزتها الرئاسية".

٧١- وأثناء المقابلة، أوضح رئيس اللجنة أنه على الرغم من عدم وجود نص محدد في اختصاصات اللجنة يقضي باستعراض التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة، فإن الإدارة تعطي تلك التوصيات أهمية قصوى وتنتظر فيها اللجنة عند إصدارها وعندما تكون ذات صلة بالعمل الجاري للجنة، بناءً على المخاطر العالية أو الخلاف الناشئ أو حسبما تشير إليه الإدارة.

٧٢- وعلى وجه الخصوص، تخطط اللجنة لإدراج بند على جدول الأعمال لاستعراض تنفيذ التوصيات السابقة لوحدة التفتيش المشتركة، متى كان لها صلة بولاية اللجنة، في اجتماعها في الجزء الأول من العام.

٧٣- وأشادت رئيسة وحدة التفتيش المشتركة باللجنة وبالمنظمة لتعاونهما والتزامهما بمناقشة توصيات الوحدة.

موجز أبرز التوصيات الصادرة عن اجتماعي اللجنة الحادي والأربعين والثاني والأربعين

٧٤- حثت اللجنة الأمانة على استعراض إجراءات التشغيل الموحدة التي أعدها المكتب الإقليمي لأفريقيا والتي من شأنها أن تسمح للمنظمة بمواصلة التخفيف من مخاطر الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي. (الفقرات المرجعية ٢١ و ٢٢ و ٥٦).

٧٥- وسوف يستمر وجود مستوى من المخاطر المتبقية فيما يتعلق بمنع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها في الميدان. وستكون هناك حاجة إلى التمويل لمواصلة التخفيف من هذه المخاطر بطريقة مستدامة. وبالإضافة إلى التمويل المرن المؤسسي لأنشطة المنع، تشجّع اللجنة الأمانة على مراجعة الآليات الممكنة لاستخدام مصادر التمويل غير الأساسية في تمويل أنشطة منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها وتقديم تقارير عنها. (الفقرة المرجعية ٢٣).

٧٦- ولاحظت اللجنة من واقع البيانات الجزئية لعام ٢٠٢٣ التي قدّمتها مراجعة الحسابات الداخلية تدهوراً في فعالية الضوابط الداخلية. وينبغي للإدارة مراقبة هذا الأمر عن كثب. وتطلب اللجنة أن تكون المعلومات المقدّمة في المستقبل بشأن فعالية الضوابط الداخلية حسب الوظيفة والمنطقة الجغرافية وأن تسلّط الضوء على المخاطر المتبقية العالية - متى انطبق ذلك. (الفقرة المرجعية ٢٧).

٧٧- وطلبت اللجنة تحليلاً للأسباب الجذرية لزيادة عدد التحقيقات والنسبة الكبيرة من القضايا غير المستندة إلى أدلة حتى تتمكن الإدارة من معالجة هذه المسائل. (الفقرة المرجعية ٣١).

٧٨- وعلى الرغم من استقلال مراجع الحسابات الخارجي، توصي اللجنة بأنه عندما يخطط مراجعو الحسابات الخارجيون لعمليات مراجعة الأداء، يجب إجراء مناقشة مع الإدارة واللجنة لتجنب الازدواجية غير الضرورية وإجهاد الجهة الخاضعة للمراجعة، ولضمان استفادة المنظمة استفادة كاملة من عمليات المراجعة هذه. (الفقرة المرجعية ٣٧).

٧٩- وفي حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، ينبغي للمكتب القطري للمنظمة أن يضع استراتيجية اتصالات محسّنة تستهدف الجهات المانحة، لكي تعكس التحديات والجهود والموارد والنتائج التي تحققت في مجال منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها. وعلى الرغم من هذه التحديات والأولويات المتنافسة، فقد حقق المكتب القطري نتائج برمجية جيدة. (الفقرة المرجعية ٥٨).

٨٠- ويُعد مشروع إدارة البيانات الصحية في المكتب القطري للمنظمة في الكونغو مثلاً على نجاح الابتكار. وينبغي إجراء استعراض لهذا النظام لتقييم جدوى استخدامه في بلدان أخرى. (الفقرة المرجعية ٥٥).

٨١- وطلبت اللجنة من الأمانة إعداد بيان شامل عن فوائد مشروع نظام إدارة الأعمال يتضمن مؤشرات أداء رئيسية كمية ونوعية والاستثمار ذي الصلة. (الفقرة المرجعية ١٦).

٨٢- واذا تؤكد اللجنة أن المسؤولية عن التنفيذ تقع على عاتق خطي الدفاع الأول والثاني، فإنها توصي بإحراز المزيد من التقدم في توضيح المخاطر وإدارتها عبر المستويات الثلاثة للمنظمة. وينبغي أن توضع خطة رسمية للمشروع تتضمن المخرجات والجدول الزمني. (الفقرتان المرجعيتان ٩ و ١٠).

٨٣- وتوصي اللجنة بصياغة استراتيجية لتعبئة التمويل الإضافي من خلال إقامة شراكات جديدة وإعداد نهج مبتكرة، بما في ذلك، مع القطاع الخاص قدر الإمكان. وستكون هذه الاستراتيجية مهمة بشكل خاص لبلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط. (الفقرة المرجعية ٦٣).

٨٤- ونظراً للتحديات التي يواجهها الإقليم الأفريقي، ينبغي للمقر الرئيسي والمكتب الإقليمي استكشاف نهج مبتكرة لاستقطاب الموظفين والاحتفاظ بهم من أجل ضمان عمليات توظيف أكثر استقراراً وتنوعاً، بما في ذلك تحسين التوازن بين الجنسين في المناصب القيادية على المستوى القطري. (الفقرة المرجعية ٥٤).

السيد دارشاك شاه (رئيس اللجنة)، والسيد روب بيكر، والسيد غريغ جونسون،
والسيد بيرت كيوينز، والسيدة بياتريز ساتز ريداردو

تذييل

حالة التوصيات السابقة التي أصدرتها اللجنة

١- تلقت اللجنة المعلومات المُحدّثة عن حالة تنفيذ توصياتها السابقة عن طريق منصة التتبع الموحّدة وأداة المتابعة الإلكترونية الخاصة بها. واستعرضت اللجنة التوصيات المفتوحة بعناية ووافقت على التغييرات المُدخلة على حالة التنفيذ.

٢- وقد أصدرت اللجنة ١٤٤ توصية منذ عام ٢٠١٥ حتى أيار/ مايو ٢٠٢٣ لكي تتخذ الأمانة إجراءات بشأنها. وأعربت اللجنة عن سرورها بملاحظة أن ٩٠٪ من التوصيات الصادرة منذ عام ٢٠١٥، التي يجري رصدها، قد أُغلقت في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، ولا تزال النسبة المتبقية البالغة ١٠٪ قيد التنفيذ. وقد نُفّدت جميع التوصيات الصادرة قبل عام ٢٠٢٠ وجميع التوصيات الصادرة خلال عام ٢٠٢١. وترد في الجدول أدناه معلومات عن تحديثات حالة التوصيات التي كانت مفتوحة في السابق منذ آخر تحديث أرسلته اللجنة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي في كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٣، بما في ذلك التوصيات المنقّدة والتي لا تزال قيد التنفيذ.

الجدول: حالة التوصيات المفتوحة، مع تعليقات الأمانة

الرقم التعريفي	التقرير المصدر (رقم الوثيقة)	التوصية	الحالة	تعليقات الأمانة
IEO2017_PB26_1	EBPBAC26/2	ضرورة وضع خطة شاملة بشأن الاستمرار في تسيير الأعمال بالمنظمة.	أُنجزت	جمعت الأمانة معلومات عن عمليات إدارة الاستمرار في تسيير الأعمال في جميع أنحاء المنظمة لدعم استعراض وحدة التفتيش المشتركة للموضوع نفسه في الفترة ما بين شباط/ فبراير ٢٠٢١ وشباط/ فبراير ٢٠٢٢ (الوثيقة JIU/REP/2021/6 الصادرة في آذار/ مارس ٢٠٢٢). وفي وقت لاحق، قادت شعبة العمليات المؤسسية إعداد إطار مؤسسي جديد لإدارة الاستمرار في تسيير الأعمال، بالتشاور على جميع مستويات المنظمة ومع برنامج المنظمة للطوارئ الصحية، ودوائر العمليات المؤسسية، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية. والجهة المؤسسية الرائدة هي دائرة إدارة المعلومات والتكنولوجيا. وقد اكتمل الإطار في أواخر أيار/ مايو ٢٠٢٣، مع الموافقة النهائية عليه من جانب مجموعة السياسات العالمية في حزيران/ يونيو ٢٠٢٣.
IEO2019_PB30_3	EBPBAC30/2	تضع الإدارة خطة مشفوعة بتحليل للأسباب الجذرية في تأخر تقديم التقارير إلى الجهات المانحة، والاستراتيجيات الكفيلة بمعالجة هذه المشكلة، وأهداف مرحلية واضحة للمضي قدماً في إحراز التقدّم.	أُنجزت	أدت الضوابط الداخلية الإضافية السابقة إلى بقاء مستوى التقارير المقدّمة إلى الجهات المانحة المتأخرة مستقرّاً (على سبيل المثال، يوجد حالياً ٤٤٤ تقريراً متأخراً عن موعدها، مقارنةً بـ ٣٤٣ تقريراً متأخراً في حزيران/ يونيو ٢٠١٩). وسوف تُستبدل عمليات إعداد التقارير المقدّمة إلى الجهات المانحة في إطار مشروع تنفيذ نظام إدارة الأعمال.
IEO2020_PB31_1	EBPBAC31/2	تحث اللجنة الإدارة العليا على أن تواصل التركيز، في إطار برنامج عمل التحوّل في المنظمة، على الجهود الرامية إلى إدارة التغيير وإدارة مخاطر إجهاد الموظفين وإنهائهم.	أُنجزت	يؤدي تنفيذ خطة عمل مجموعة نتائج العمل المعنية بالتأثير القطري إلى تعزيز التحوّل على المستوى القطري، بما في ذلك إدارة التغيير على المستوى الإقليمي. وكشفت مسح الموظفين (على جميع المستويات) عن الرغبة في التغيير وتنفيذ التحوّل بما يتجاوز تغيير الهيكل التنظيمي والمبادرات العالمية. وقد أظهرت المسوح إرهاق الموظفين في المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية مع موجات سابقة من تغيير الهيكل التنظيمي (كما هو متوقّ من خلال مراجعة الحسابات وتقييم التحوّل). وأحرز المزيد من التقدّم في تنفيذ خطة عمل مجموعة نتائج العمل ومشروع نظام إدارة الأعمال وعمليات الموارد البشرية التي تتعامل مع الصحة النفسية للموظفين، لكن لا يزال هناك المزيد مما يتعين فعله. وأبلغت اللجنة بالتقدّم المُحرز، الذي أبلغ عنه أيضاً في الوثيقة EBPBAC37/2. وسيولي التحديث الحالي وتحديد أولويات خطة التحوّل في المستقبل تركيزاً خاصاً لدمج إدارة التغيير التنظيمي في المنظمة والوقاية من الإجهاد الناجم عن عمليات الإصلاح.

الرقم التعريفي	التقرير المصدر (رقم الوثيقة)	التوصية	الحالة	تعليقات الأمانة
IEO2020_PB31_3	EBPBAC31/2	توصى اللجنة بأن تضع المنظمة هيكلًا هرميًا لبيانات متعاقبة بشأن تقبل المخاطر، مشفوعاً بتدابير وحدود عند الاقتضاء، وذلك بدءاً ببيان رفيع المستوى بشأن تقبل المخاطر على نطاق المؤسسة.	أنجزت	قُدِّمت استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسة على نطاق المنظمة إلى اللجنة واعتمدها في اجتماعها المنعقد في نيسان/ أبريل ٢٠٢٣. وتتضمن الاستراتيجية إطار بيان تقبل المخاطر وتعتمد عليه. وقد اكتملت الاستراتيجية وخريطة الطريق واعتمدها مجموعة السياسات العالمية في حزيران/ يونيو ٢٠٢٣، وقُدِّمت أيضاً إلى الدول الأعضاء من خلال لجنة البرنامج والميزانية والإدارة في الوثيقة EBPBAC38/5.
IEO2020_PB31_4	EBPBAC31/2	توصى اللجنة بأن يُولى اهتمام خاص لمخاطر الامتثال في عملية إدارة المخاطر، كما تود أن تبرز أهمية الامتثال بسبب اعتماد المنظمة على المساهمات الطوعية وعلى حسن نية الدول الأعضاء والجهات المانحة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون آثار تغير المناخ على الصحة في صميم اعتبارات إدارة المخاطر المؤسسية في المنظمة.	أنجزت	وافقت مجموعة السياسات العالمية على استراتيجية المنظمة الجديدة لإدارة المخاطر في حزيران/ يونيو ٢٠٢٣. وتتضمن خطة عمل الاستراتيجية تفاصيل بشأن تعزيز استخدام الاستراتيجية. وجُريت تقييمات المخاطر وتدابير الامتثال فيما يتعلق بمخاطر منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها، ونُشرت على مستوى المكاتب القطرية للمنظمة. ويساهم مكتب الامتثال وإدارة المخاطر والأخلاقيات التابع للمنظمة بنشاط في التصدي للمخاطر البيئية ومخاطر الحوكمة الاجتماعية من خلال إطار الضمانات البيئية والاجتماعية الذي دعت إليه دائرة البيئة وتغير المناخ والصحة.
IEO2020_PB31_8	EBPBAC31/2	فضلاً عن ذلك، فإنه فيما يتعلق بالإقليم الأفريقي، تتصحح اللجنة إدارة المنظمة ببحث سبل إقامة شراكات مع المؤسسات الوطنية العليا لمراجعة الحسابات في بلدان الإقليم في سبيل تعزيز المساهمة العامة، وتحديد الفرص المتاحة للتحسين، وتحديد الحلول العملية للمشاكل والثغرات التي تتخلل القدرات. ويشير العمل النموذجي الذي اضطلعت به دائرة مراجعة الحسابات في سيراليون في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤ بشأن الاستجابة لمرض فيروس الإيبولا في هذا البلد إلى ما قد تنطوي عليه هذه الشراكات من فوائد متبادلة.	غير مقبولة	لا يتمتع مكتب خدمات الرقابة الداخلية بولاية محددة بموجب المادة الثانية عشرة من النظام المالي لبناء القدرات القطرية لمؤسسات مراجعة الحسابات الوطنية.
IEO2020_PB31_10	EBPBAC31/2	توصى اللجنة بأن تُبلَّغ الإدارة العليا بجميع حالات الأمر الواقع التي تلاحظها لجنة استعراض العقود بهدف استعراضها واتخاذ الإجراءات المناسبة للمساءلة، وأن يُقدَّم كل سنة تقرير إلى اللجنة يتضمن الإجراءات التي تتخذها الإدارة من أجل معالجة مسألة المساءلة.	أنجزت	قُدِّت الإجراءات الجديدة للجنة استعراض العقود اعتباراً من ١ آب/ أغسطس ٢٠٢٣.

الرقم التعريفي	التقرير المصدر (رقم الوثيقة)	التوصية	الحالة	تعليقات الأمانة
IEO2020_AC31_4	التقرير IEOAC31	تضمن الإدارة العليا استمرار الحوار في الاتجاهين مع موظفي المنظمة حتى لا تضيق روح التحول ولكي يشعر الموظفون على جميع المستويات بملكيتهم لهذا التحول، ويُستجاب لجميع شواغلهم.	أُنجزت	تتابع المنظمة تنفيذ هذه التوصية والتوصيات ذات الصلة الواردة في التقييم المستقل للتحول ومراجعة الحسابات الخارجية والصادرة عن اللجنة في اجتماعها السادس والثلاثين. وستجري الأمانة مسحاً جديداً للموظفين في المستقبل ويجري اتخاذ العديد من الإجراءات من جانب دائرة الموارد البشرية وإدارة المواهب ودائرة الصحة النفسية وتعاطي المواد لمعالجة المسائل الأوسع نطاقاً المتعلقة بإرهاق الموظفين. انظر الرقم التعريفي IEO2021_PB33_2.
IEO2020_AC31_7	التقرير IEOAC31	تشجع اللجنة الإدارة العليا على تعزيز الأدوات التناظرية والرقمية للحماية من الغش بصورة منهجية من أجل استخدامها ميدانياً في المكاتب القطرية.	أُنجزت	أصدرت المنظمة سياستها الجديدة بشأن منع الغش والفساد واكتشافهما والتصدي لهما في تموز/ يوليو ٢٠٢٢. وبناءً على ذلك، نفذت الأمانة تدريباً على المستويات الثلاثة للمنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، كما أشار التحديث السابق، فإن التكرار القادم لنظام تخطيط الموارد المؤسسية الخاص بالمنظمة سيتضمن المزيد من البيانات والأدوات التحليلية لتحسين منع الغش واكتشافه.
IEO2020_AC31_8	التقرير IEOAC31	تشجع اللجنة الإدارة العليا على مواصلة أو زيادة الجهود الرامية إلى تعزيز ثقافة عدم التسامح مطلقاً، مع التركيز بشكل خاص على التدريب والتعليم على الصعيد القطري.	أُنجزت	نُشر البرنامج التدريبي على المستويات الثلاثة للمنظمة. وعلاوة على ذلك، أصدرت المنظمة سياستها الجديدة بشأن منع الغش والفساد واكتشافهما والتصدي لهما في تموز/ يوليو ٢٠٢٢.
IEO2020_AC31_9	التقرير IEOAC31	توصى اللجنة باستعراض الإنفاق العام على تكنولوجيا المعلومات مقابل الإيرادات، في إطار دورة التخطيط الشاملة. وتوصى اللجنة بمراجعة نسبة "التشغيل" إلى "التغيير" في إنفاق المنظمة على تكنولوجيا المعلومات، والنظر في توظيف استثمارات إضافية في مجال "التغيير". وتوصى اللجنة بتسخير النظم والمنصات المتاحة من منظمات الأمم المتحدة الأخرى أثناء تحديث نظام المنظمة العالمي المعنى بالإدارة والنظر في الإدماج الشامل لنظام تخطيط الموارد المؤسسية مع المنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بدلاً من الاكتفاء بإدماج أجزاء النظام التي تتضمن الاستخدام المشترك لبعض الوظائف.	أُنجزت	أحاطت جمعية الصحة العالمية السادسة والسبعون علماً بتقرير الأمانة عن الاستراتيجية المنفحة لإدارة المعلومات والتكنولوجيا وسبل المضي قدماً من أجل التمويل المستدام لتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك في سياق الميزانية البرمجية ٢٠٢٤-٢٠٢٥ والنظام الجديد لتخطيط الموارد المؤسسية (انظر الوثيقة ج٣٣/٧٦).

الرقم التعريفي	التقرير المصدر (رقم الوثيقة)	التوصية	الحالة	تعليقات الأمانة
IEO2020_AC31_11	التقرير IEOAC31	توصى اللجنة بجعل إطار المساءلة المعدل والحديث للمنظمة حجر زاوية في مشروع تعزيز وظيفة المساءلة.	قيد التنفيذ	كلف مكتب التقييم التابع للمنظمة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، كلاً في اختصاصه، بإجراء استعراضات مقارنة أو استعراضات لضمان الجودة، على أن تكتمل بحلول الربع الرابع من عام ٢٠٢٣. وبالإضافة إلى التحديث السابق، أصدرت المنظمة في تموز/ يوليو ٢٠٢٣ إطاراً محدداً للمساءلة عن الاستراتيجية الثلاثية السنوات بشأن منع سوء السلوك الجنسي والتصدي له (٢٠٢٣-٢٠٢٥). ومن المتوقع تحديث إطار المنظمة للمساءلة لعام ٢٠١٥ بناءً على كل هذه المدخلات (بما في ذلك تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠٢٣ بشأن أطر المساءلة) في الربع الأول من عام ٢٠٢٤. انظر التوصية IEO2020_PB32_2.
IEO2020_AC31_12	التقرير IEOAC31	توصى اللجنة بضمان تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الوقت المناسب من خلال إدراجها في اتفاقات كبار المديرين.	أُنجزت	لا تزال المسودة النهائية لاتفاق كبار المديرين في انتظار الموافقة النهائية من المدير العام. وقد أُتخذت العديد من التدابير لتعزيز مساءلة المديرين التنفيذيين في مجالات التخطيط والتنفيذ والموارد البشرية والمشتريات والسفر والامتثال. بالإضافة إلى ذلك، تولى المدير العام المساعد للعمليات المؤسسية دوره التنسيقي في هذا المجال من خلال الرصد المنتظم والمتكرر للتقدم المحرز في تنفيذ مختلف التوصيات فيما يتعلق بالتوصيات الخاضعة للرقابة الإدارية لمديري دائرته ومديري الشؤون الإدارية والمالية.
IEO2020_PB32_2	EBPBAC32/2	توصى اللجنة بتحديث إطار مساءلة المنظمة الصادر في عام ٢٠١٥ بأسرع وقت ممكن حتى يتسنى لجميع أصحاب المصلحة أن يكونوا على علم بالمسؤوليات الموكلة إليهم فيما يتعلق بالمساءلة.	قيد التنفيذ	كلف مكتب التقييم التابع للمنظمة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، كلاً في اختصاصه، بإجراء استعراضات مقارنة أو استعراضات لضمان الجودة، على أن تكتمل بنهاية عام ٢٠٢٣. وبالإضافة إلى التحديث السابق، أصدرت المنظمة في تموز/ يوليو ٢٠٢٣ إطاراً محدداً للمساءلة عن الاستراتيجية الثلاثية السنوات بشأن منع سوء السلوك الجنسي والتصدي له (٢٠٢٣-٢٠٢٥). ومن المتوقع تحديث إطار المنظمة للمساءلة لعام ٢٠١٥ بناءً على كل هذه المدخلات (بما في ذلك تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠٢٣ بشأن أطر المساءلة) في الربع الأول من عام ٢٠٢٤. انظر التوصية IEO2020_AC31_11.
IEO2020_PB32_5	EBPBAC32/2	تكرر للجنة طلبها المقدم إلى المنظمة فيما يخص إصدار بيان رفيع المستوى بشأن تقبل المخاطر يوضح المخاطر التي ترغب المنظمة في تحملها في معرض انتهاكها لاستراتيجيتها.	أُنجزت	قُدمت استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسة على نطاق المنظمة إلى اللجنة في اجتماعها المنعقد في نيسان/ أبريل ٢٠٢٣ واعتمدها. وتتضمن الاستراتيجية إطار بيان تقبل المخاطر وتعتمد عليه. وقد اكتملت الاستراتيجية وخريطة الطريق واعتمدها مجموعة السياسات العالمية في حزيران/ يونيو ٢٠٢٣، وقدمتا أيضاً إلى الدول الأعضاء من خلال لجنة البرنامج والميزانية والإدارة في الوثيقة EBPBAC38/5.

الرقم التعريفي	التقرير المصدر (رقم الوثيقة)	التوصية	الحالة	تعليقات الأمانة
IEO2020_AC32_4	التقرير IEOAC32	تتظر الإدارة العليا في طرح آلية رسمية لمعايرة إدارة الأداء، بما في ذلك استعراض مقياس التصنيف الحالي المؤلف من ٥ درجات وأن يُستبدل به مقياس عملي يستند إلى الممارسات الحالية.	قيد التنفيذ	أجرت المنظمة تقييماً لإدارة الأداء من خلال شركة برايس ووترهاوس كوبرز التي قدّمت تقريرها مشفوعاً بتوصيات إلى المنظمة في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣ وتضمن طرح نظام المعايرة. وأُطلقت المشاورات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى لفهم النظم المطبقة لديها، إن وجدت. وسوف يُسترشد بهذه المدخلات في تصميم نظام إدارة الأداء الذي سيُنقذ من خلال نظام إدارة الأعمال. وسوف يُدرج نظام المعايرة في النهج الجديد المقترح لإدارة الأداء الذي سيُعد في عام ٢٠٢٤ للتنفيذ في عام ٢٠٢٥.
IEO2020_AC32_5	التقرير IEOAC32	تتظر الإدارة العليا في نشر توزيع تصنيفات الموظفين على مستوى مجمّع في المنظمة بغية إتاحة معيار مرجعي وضمان الشفافية لفرادى الموظفين.	قيد التنفيذ	تُفضّل المنظمة نشر توزيع التصنيفات المجمعّة للموظفين. وأُدخلت بعض التحسينات على الأداة (النظام الإلكتروني لإدارة الأداء وتطويره) ونُفذت بعض الإجراءات الأخرى لضمان التوزيع الطبيعي في عام ٢٠٢٣. وسوف تُحلّل البيانات الخاصة بعام ٢٠٢٣ في وقت مبكر من عام ٢٠٢٤ وسوف تُرسل إلى الموظفين على مستوى العالم.
IEO2020_AC32_7	التقرير IEOAC32	يجري المكتب الإقليمي لأوروبا تحليلاً للتكاليف والمنافع في المكاتب الموزعة جغرافياً، مع التركيز على ضرورة تعزيز التعاون فيما بينها.	قيد التنفيذ	قدّمت اللجنة الدائمة المنبثقة عن اللجنة الإقليمية لأوروبا تقريرها عن حوكمة مكتب المنظمة الإقليمي لأوروبا ^١ إلى اللجنة الإقليمية في دورتها الثالثة والسبعين (أسنانا، ٢٤-٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣). واستعرض أحد أفرقة العمل مسألة الحوكمة، ورحب المقرر الإجرائي (3) EUR/RC73 بالتوصيات (ومنها التوصيات المتعلقة بالمكاتب الموزعة جغرافياً)، وأوصت اللجنة الدائمة المنبثقة عن اللجنة الإقليمية لأوروبا بالمضي قدماً بها. ومع ذلك، لم يُجرَ بعد تحليل التكاليف والمنافع على النحو المشار إليه في التوصية.
IEO2020_AC32_9	التقرير IEOAC32	يوصل المكتب الإقليمي لأوروبا التركيز على الكفاءة، بالإضافة إلى تركيزه على الفعالية وزيادة تعزيز دعم العمليات الرقمية والبنية التحتية الرقمية ككل، فضلاً عن زيادة مواعمة المخرجات مع الحصائل.	أنجزت	شهد عام ٢٠٢١ التوسع في نظام أتمتة العمليات المؤسسية للمكتب الإقليمي لأوروبا ليشمل عمليات سير العمل المصممة خصيصاً لبعض أنواع الطلبات المحددة، مثل الموافقات الاستثنائية على المدفوعات المسبقة للموردين، والموافقة على خطط العمل الجديدة للتثائية في إطار التحضير للتثائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣، ومختلف الإجراءات المتعلقة بالموارد البشرية، مثل إنشاء وظائف جديدة وشغلها، والتعيينات المؤقتة، وتعيين موظفين بدلاء أثناء إجازة الأمومة. وساهم هذا التوسع في تبسيط العمل الإداري،

١ متاح على الرابط: <https://iris.who.int/bitstream/handle/10665/373237/73wd18e-GovernanceReform-230805.pdf?sequence=1&isAllowed=y> (تم الاطلاع في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣).

الرقم التعريفي	التقرير المصدر (رقم الوثيقة)	التوصية	الحالة	تعليقات الأمانة
				<p>وهو ما أدى إلى تقصير زمن العمليات ووضوح مسارات مراجعة الحسابات وشفافيتها. وسهّل ذلك أيضاً إلى حد كبير سلسلة سير العمليات الإدارية أثناء جائحة كوفيد-١٩، عندما كان الموظفون غير قادرين على العمل في الموقع في مقار المنظمة وعملوا عن بعد.</p> <p>وقد أفادت الحلول الرقمية جميع المكاتب القطرية للمنظمة في الإقليم الأوروبي، إذ جعلت الموظفين "أقرب"، وسهّلت سلسلة العمليات والاتصالات الداخلية. واستخدمت العديد من المكاتب القطرية العمليات المؤتمتة (برنامج Bizagi لسير العمل) في مكاتبها لإدارة الموافقات على الإجراءات الإدارية المختلفة. وأدى نجاح نظام أتمتة العمليات المؤسسية في المكتب الإقليمي لأوروبا إلى العمل التعاوني مع المكتب الإقليمي لأفريقيا على مواصلة تطوير وتوسيع نطاق النظم لنشرها في المستقبل، وتعزيز التعاون بين الأقاليم وزيادة فعالية التكلفة (على سبيل المثال، من خلال المشاركة في تكلفة التراخيص ودعم تكنولوجيا المعلومات المطلوب لعمليات سير العمل المخصصة الإضافية).</p>
IEO2020_AC32_12	التقرير IEOAC32	على الصعيد القطري، ينبغي للمنظمة أن تواصل بذل جهودها في مجال التحوّل وأن تضمن، قبل كل شيء، ملكية العملية والأهداف عموماً.	أنجزت	<p>توصية مفتوحة الأجل. أدى إنشاء مجموعة نتائج العمل المعنية بالتأثير على المستوى القطري وخطة عملها (٩٥ إجراءً) من جانب ممثلي المنظمة الذين يمثلون جميع الأقاليم والمكاتب القطرية إلى ضمان الملكية، بما في ذلك تحديد الحلول. وأعدت الأمانة نموذجاً تشغيلياً جديداً لنهج الحضور الأساسي في البلدان الذي يمكن التنبؤ به، ويحدد النموذج الموارد البشرية والمالية اللازمة لتعزيز أداء المكاتب القطرية وقدراتها (استناداً إلى تصنيف الدعم).</p> <p>انظر التوصية IEO2021_PB33_2.</p>
IEO2021_PB33_2	EBPBAC33/2	على الصعيد القطري، تتصح اللجنة المنظمة بأن تواصل ما تبذله من جهود في مجال التحوّل وأن تضمن، قبل كل شيء، ملكية العملية والأهداف عموماً. وتشجع الإدارة العليا على ضمان استمرار الحوار في الاتجاهين مع موظفي المنظمة حتى لا تضيق روح التحوّل.	أنجزت	<p>توصية مفتوحة الأجل. أدى إنشاء مجموعة نتائج العمل المعنية بالتأثير على المستوى القطري وخطة عملها (٩٥ إجراءً) من جانب ممثلي المنظمة الذين يمثلون جميع الأقاليم والمكاتب القطرية إلى ضمان الملكية، بما في ذلك تحديد الحلول. وأعدت الأمانة نموذجاً تشغيلياً جديداً لنهج الحضور الأساسي في البلدان الذي يمكن التنبؤ به، ويحدد النموذج الموارد البشرية والمالية اللازمة لتعزيز أداء المكاتب القطرية وقدراتها (استناداً إلى تصنيف الدعم).</p> <p>انظر التوصية IEO2020_AC32_12.</p>

الرقم التعريفي	التقرير المصدر (رقم الوثيقة)	التوصية	الحالة	تعليقات الأمانة
IEO2021_PB33_4	EBPBAC33/2	في مجال المشتريات، تتصح اللجنة بمواصلة التركيز على مخاطر الغش في مجال المشتريات وتفتتح المواظبة على تحديث سياسات مكافحة الغش ذات الصلة. وتشجع اللجنة المنظمة على تعزيز الأدوات التناظرية والرقمية للحماية من الغش بصورة منهجية من أجل استخدامها ميدانياً في المكاتب القطرية، فضلاً عن مواصلة أو زيادة الجهود الرامية إلى تعزيز ثقافة عدم التسامح مطلقاً.	أُنجزت	صدرت سياسة جديدة لمكافحة الغش في تموز/ يوليو ٢٠٢٢. وأسهمت في هذه السياسة التقييمات الإضافية لمخاطر الغش التي أُجريت فيما يتعلق بعملية الشراء؛ ويجري إدماج الدروس المستفادة في تصميم نظام إدارة الأعمال، فضلاً عن التحسينات المقبلة لإطار الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.
IEO2021_AC33_1	التقرير IEOAC33	تُصح الإدارة العليا بمواصلة تعزيز التدابير الرامية إلى حماية الصحة النفسية للموظفين وعافيتهم. ويوصى بالتداول المستمر مع الموظفين داخل الأفرقة وعلى المستوى العالمي من خلال سبل الاتصال مثل مسوح جس النبض.	أُنجزت	توصية مفتوحة الأجل. نفذت الأمانة برنامج ضمان الاحترام في مكان العمل الذي يتضمن إجراءات لدعم الصحة النفسية للموظفين وعافيتهم. وأطلقت سلسلة من الندوات في مكان العمل بشأن الصحة النفسية للموظفين وعافيتهم. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت عملية لإدارة التغيير لدعم مجموعة نتائج العمل من أجل التأثير على المستوى القطري وخطة عملها بما في ذلك دعم الاتصالات من أجل الموظفين. وقد أُعد مسح لجس النبض لتوحيد العديد من مسوح الموظفين وسوف يُطلق قريباً.
IEO2021_PB34_5	EBPBAC34/2	توصي اللجنة أيضاً بأن تشمل الرقابة الداخلية للمنظمة استعراضاً لمؤسسة منظمة الصحة العالمية خلال فترة الأربعة والعشرين شهراً القادمة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يتضمن الاتفاق مع مؤسسة منظمة الصحة العالمية بنداً مناسباً لمراجعة الحسابات لضمان تمتع المنظمة بسلطة إجراء مراجعة حسابات للمؤسسة بشكل دوري.	خارج المنظمة	يجب أن يكون لمؤسسة منظمة الصحة العالمية، بصفتها مؤسسة سويسرية مستقلة، سياسة ونظام واضحين لمراجعة الحسابات. وإذا رغبت المؤسسة في أن تطلب من مكتب خدمات الرقابة الداخلية في المنظمة إجراء مراجعة الحسابات، فسيكون الرد إيجابياً.
IEO2021_PB34_7a	EBPBAC34/2	في مجال إدارة المخاطر، تحت اللجنة الإدارة على القيام بما يلي: (أ) إصدار إرشادات عن مستويات تحمل المخاطر الرئيسية وكيفية ترجمة تلك المستويات إلى قرارات على المستوى التشغيلي؛ (ب) ضمان تحديث جميع المعلومات المتعلقة بالمخاطر الرئيسية في سجل المخاطر، ومواظبة	أُنجزت	يحدد الإطار الجديد لتقبل المخاطر مستويات مقبولة للمخاطر التي تشمل عتبات محددة للمخاطر ومؤشراتها ذات الصلة. ويرد بيان المخاطر في استراتيجية إدارة المخاطر المؤسسية ويُعتبر أساساً لها. ويجري إعداد أدوات محددة لدعم تفعيل الاستراتيجية، بما في ذلك استخدام إطار تقبل المخاطر.

الرقم التعريفي	التقرير المصدر (رقم الوثيقة)	التوصية	الحالة	تعليقات الأمانة
		اللجنة المعنية بالمخاطر على عقد الاجتماعات لتحديث جهود المنظمة واستعراضها في مجال إدارة المخاطر.		
IEO2022_PB35_3	EBPBAC35/2	توصى اللجنة بأن تكفل المنظمة دعم استراتيجيتها لتحليل بيانات برنامج عمل بشأن التعلّم على نطاق المنظمة يركز على الأسئلة الرئيسية المتعلقة بالسياسات والبرامج التي تسعى المنظمة إلى الإجابة عنها.	قيد التنفيذ	أطلقت المنظمة المرحلة الأولى من مركز البيانات الصحية العالمية التابع لها - وهو صفحة إلكترونية جديدة متاحة للجمهور "Datadot" - في أيار/ مايو ٢٠٢٣ خلال جمعية الصحة العالمية السادسة والسبعين. وستطلب مواصلة تطوير الجزئين الآخرين من المركز تمويلاً إضافياً. وبالإضافة إلى ذلك، أكمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام ٢٠٢٢ مراجعة حسابات داخلية لحوكمة البيانات الخاصة بالأمانة. ويجري إعداد استراتيجية البيانات استجابةً لهذه المراجعة. ويتجلى استخدام البيانات من أجل اتخاذ القرارات والتعلّم في حقيقة أن البيانات المتعلقة بالتقدّم المُحرَز نحو تحقيق غايات برنامج العمل العام الثالث عشر (٢٠١٩-٢٠٢٥) قد استُخدمت في إطار إعداد الميزانية البرمجية ٢٠٢٤-٢٠٢٥. واستعرضت المكاتب القطرية للمنظمة اتجاهاتها القطرية مقارنة بالاتجاهات الإقليمية والعالمية فيما يتعلق بمؤشرات نتائج محددة. واختبرت عشرة مكاتب قطرية عملية شاملة لترتيب الأولويات وتحديدتها فيما يتعلق بأهم ٣-٥ مجالات ذات أولوية مرتبطة بالأهداف الوطنية، ويعتمد ترتيب الأولويات وتحديدتها على البيانات ويركزان على التأثير، ذلك إلى جانب تطبيق أدوات التنفيذ من أجل التأثير اللازمة لترتيب أولويات الإجراءات، والمواظبة على تتبع التقدّم، وحل المشكلات وتصحيح المسار. ويجري حالياً وضع الصيغة النهائية لنهج بناء القدرات - قواعد التأثير "Impact Playbook". وسوف يوضح هذه النهج العمليات الشاملة - أي البيانات اللازمة للعمل من أجل تحقيق تأثير قابل للقياس في سياق المنظمة. ويجري إدماج تحليلات البيانات بشكل أكثر اتساقاً في عمليات إعداد استراتيجيات التعاون القطري على النحو المنصوص عليه في دليل استراتيجيات التعاون القطري لعام ٢٠٢٠.
IEO2022_PB35_6	EBPBAC35/2	يلزم بذل جهود متواصلة لبناء قدرات النظام الوطني للصحة العامة، بما في ذلك جمع وتبادل الممارسات الجيدة في جميع أقاليم المنظمة.	ذات نهاية مفتوحة	بوصفها توصيةً مفتوحة المدة، لا يمكن للمنظمة تتبعها بقياسها كميّاً أو إغلاقها.

الرقم التعريفي	التقرير المصدر (رقم الوثيقة)	التوصية	الحالة	تعليقات الأمانة
IEO2022_PB35_8	EBPBAC35/2	بوجه خاص، هناك حاجة إلى استعراض قدرات الموارد البشرية بين المقر الرئيسي للمنظمة وأقاليمها ومكاتبها القطرية لضمان التوازن الجيد، مع التركيز على موارد التنفيذ اللازمة من أجل الوفاء بمسؤوليات المساءلة المتزايدة ومتطلبات الإبلاغ على نطاق المنظمة.	أُنجزت	أُجرت الأمانة استعراضاً لقدرات الموارد البشرية والثغرات على نطاق المنظمة، مع التركيز على تعزيز التأثير على المستوى القطري ومواصلة دعم التنقل. واستجابة لذلك، أعدت الأمانة في سبيل دعم مجموعة نتائج العمل للتأثير على المستوى القطري، نموذجاً تشغيلياً جديداً لنهج الحضور الأساسي في البلدان الذي يمكن التنبؤ به، ويحدد النموذج الموارد البشرية والمالية اللازمة لتعزيز أداء المكاتب القطرية وقدراتها (استناداً إلى تصنيف الدعم). ويحدد هذا النموذج الوظائف التي سوف تُنشأ وتموّل من الصناديق المرنة الأساسية. وسوف تُدرج هذه الإجراءات في التخطيط التشغيلي للميزانية البرمجية ٢٠٢٤-٢٠٢٥. ويتضمن نموذج التشغيل وظائف محددة لتعزيز المساءلة ووظائف تمكينية.
IEO2022_PB36_4	EBPBAC36/2	توصي اللجنة بأن تنشئ المنظمة آلية منتظمة للعودة إلى سجلات المخاطر الراسخة عندما تكون مراجعة الحسابات غير مرضية أو مُرضية جزئياً مع ضرورة إجراء تحسينات كبرى، أو في حالة ما إذا أسفر تحقيق ما عن نتائج مضرّة.	قيد التنفيذ	يجري إحراز تقدّم في المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية فيما يتعلق بضمان الاتساق بين نتائج المراجعة والمعلومات المقدّمة في سجلات المخاطر والقوائم المرجعية لإطار الرقابة الداخلية. وبالنظر إلى مدى نضج المكاتب الرئيسية فيما يتعلق بإدارة المخاطر والامتثال، يجري تنفيذ مبادرات للتنظيم المنهجي لعملية إبداء الآراء.
IEO2022_PB36_5	EBPBAC36/2	فيما يتعلق ببيان المنظمة بشأن تقبل المخاطر، توصي اللجنة بأن تكون لدى المنظمة خطة للتكثيف الاجتماعي بالاشتراك مع الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية، والتي ينبغي أن يُسترسّد بها عندئذ في تشغيلها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تزويد اللجنة بخطة التكثيف الاجتماعي.	أُنجزت	يحدد الإطار الجديد لتقبل المخاطر مستويات مقبولة المخاطر التي تشمل عتبات محددة للمخاطر ومؤشرات ذات الصلة. ويرد بيان المخاطر في استراتيجية إدارة المخاطر المؤسسية ويُعتبر أساساً لها. ويجري إعداد أدوات محددة لدعم تفعيل الاستراتيجية، بما في ذلك استخدام إطار تقبل المخاطر من جانب لجنة إدارة المخاطر العالمية، بالتشاور مع الدول الأعضاء وممثلي المنظمة.
IEO2022_PB36_6	EBPBAC36/2	توصي اللجنة بأن يُطلّع المديرين التنفيذيين لجهات التنسيق المعنية بمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين على المسؤولين على الإضافية التي تقع على عاتق جهات التنسيق هذه لضمان تخصيص ما يلزم من وقت وموارد لهذه المهمة.	أُنجزت	ورّعت إرشادات محددة على جميع رؤساء المكاتب القطرية للمنظمة والمديرين الإقليميين.

الرقم التعريفي	التقرير المصدر (رقم الوثيقة)	التوصية	الحالة	تعليقات الأمانة
IEO2022_PB36_9	EBPBAC36/2	توصى اللجنة أولاً بأن تجري المنظمة مسحاً لموظفيها على جميع المستويات بشأن المواضيع المتصلة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي وغيرها من المسائل المتعلقة بالثقة والتواصل ومشاركة الموظفين وبيئة العمل. ثانياً، توصى اللجنة كذلك بأن تلتزم المنظمة باتباع جدول زمني منتظم لهذه المسوح بهدف تقييم التغييرات الطارئة على مر الزمان والمساعدة على تحديد المجالات التي يتعين الاهتمام بها. ثالثاً، توصى اللجنة بأن تنتظر المنظمة في استخدام "مسوح جس نبض" قصيرة ومحددة الغايات للموظفين كلما كانت هناك حاجة إلى المزيد من المعلومات الفورية لقياس التقدم المحرز في مجالات محددة.	أُنجزت	استُكمل استعراض خارجي لثقافة القيادة فيما يتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٢. وسيُتاح التقرير في الوقت المناسب. وسوف يشمل المسح السنوي الذي تجريه دائرة الموارد البشرية وإدارة المواهب الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي في المستقبل.
IEO2022_PB36_12	EBPBAC36/2	توصى اللجنة بأن ترصد المنظمة عن كثب نتائج تحقيقاتها بشأن أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي على مدى مختلف مراحل عمليات الطعن والإجراءات التأديبية من أجل ضمان أن تظل هذه التحقيقات على أعلى مستويات الجودة وألا تنتج عن التركيز على حسن التوقيت حوافز ضارة تقوّض نوعية التحقيقات.	أُنجزت	نُفذت مراقبة جودة أنشطة التحقيق أو يجري تنفيذها بشكل مستمر منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢١.
IEO2022_PB36_14	EBPBAC36/2	توصى اللجنة بأن تواصل المنظمة تخصيص ما يلزم من الموظفين والموارد لإحداث التغييرات اللازمة، وأن تعترف بأن إصلاحاً بهذا الحجم يتطلب التزاماً مستمراً من الإدارة العليا والموظفين على جميع مستويات المنظمة.	أُنجزت	يُظهر إدراج حيز ميزانية مخصّص قدره ٥٠ مليون دولار أمريكي للوقاية من سوء السلوك الجنسي والتصدي له في الميزانية البرمجية ٢٠٢٤-٢٠٢٥ التزام المنظمة القوي والمستدام بتحقيق هذا الهدف. ويمثل استمرار اجتماعات المساءلة الأسبوعية بمشاركة المدير العام أيضاً شهادة على الالتزام الرفيع المستوى في المنظمة، وقد تُشير إطار للمساءلة بشأن منع سوء السلوك الجنسي والتصدي له لتوضيح مسؤوليات أفراد القوى العاملة بشيء من التفصيل. وفيما يتعلق بالقدرة التشغيلية، فقد ملأ المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية جميع وظائف الموظفين المحددة المدة التي حُدّدت في

الرقم التعريفي	التقرير المصدر (رقم الوثيقة)	التوصية	الحالة	تعليقات الأمانة
				<p>خطة الموارد البشرية لعام ٢٠٢٣، وأعد برنامج المنظمة للطوارئ الصحية ودائرة الموارد البشرية وإدارة المواهب قوائم بأسماء خبراء لنشرهم في حالات الطوارئ والاستعانة بهم في شغل وظائف الموظفين.</p> <p>ومنذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، تنفذ المنظمة استراتيجية مدتها ثلاث سنوات بشأن منع سوء السلوك الجنسي والتصدي له (٢٠٢٣-٢٠٢٥)، تهدف إلى تعزيز المكاسب التي تحققت في إطار خطة استجابة الإدارة ومواصلة تعزيز نهج يركز على الضحايا أو الناجين في عمل المنظمة في مجال الوقاية من سوء السلوك الجنسي والتصدي له. وتتوافر خطة التنفيذ للعام الأول من إطار الرصد والتقييم للجمهور على الموقع الإلكتروني للمنظمة، وستتبعها خطتا التنفيذ للعامين الثاني والثالث فور الانتهاء من التخطيط التفصيلي للميزانية البرمجية ٢٠٢٤-٢٠٢٥. وأصبح تقييم المخاطر المتعلقة بالوقاية من سوء السلوك الجنسي والتصدي له حالياً جزءاً من إطار إدارة المخاطر الإلزامي (المخاطر ١٣)، الذي يُعد إلزامياً لجميع مراكز الميزانية. ويجري حالياً إعداد أداة إلكترونية لإجراء تقييمات المخاطر وخطط تخفيف الأثر وتبادل المعلومات عنها، وسوف تُطلق في عام ٢٠٢٤.</p>
IEO2022_PB36_15	EBPBAC36/2	توصى اللجنة بأن تجري المنظمة، بدعم من مكتب خدمات الرقابة الداخلية، تحليلاً للأسباب الجذرية الكامنة وراء التوصيات المتعلقة منذ فترة طويلة وأن تتخذ الإجراءات المناسبة.	أنجزت	<p>تضمنت الوثيقة ج٢٤/٧٦، التي أحاطت جمعية الصحة العالمية السادسة والسبعون بها علماً، تحليلاً لعشر مسائل رئيسية متكررة وأسبابها الجذرية المستمدة من تقارير مراجعة الحسابات الداخلية ومراجعة الحسابات الخارجية. وفي اجتماعها الحادي والأربعين (حزيران/يونيو ٢٠٢٣) نظرت اللجنة في هذه الإجراءات وإجراءات المتابعة والثغرات المتبقية. وسوف تستمر هذه الممارسة في اجتماعات اللجنة المقبلة. ويجري تتبع إجراءات المتابعة. وهناك ثلاثة أمثلة ملموسة على إجراءات المتابعة، وهي: (أ) يجري تعزيز اتفاقات مساءلة الإدارة التنفيذية لتغطي جميع المجالات الإدارية ومجالات الامتثال؛ (ب) جرى التوسع في نطاق عمليات تفويض السلطة لممثلي المنظمة واعتمادها من جانب خمسة مكاتب إقليمية، (ج) ستكون عمليات تفويض السلطة هذه مصحوبة بمجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية بشأن أداء المكاتب القطرية وستخضع هذه المؤشرات للرصد بشكل روتيني.</p>

الرقم التعريفي	التقرير المصدر (رقم الوثيقة)	التوصية	الحالة	تعليقات الأمانة
IEO2022_PB36_16	EBPBAC36/2	توصى اللجنة بأن تضع المنظمة حوافز لمعالجة توصيات مراجعة الحسابات والتدابير الواجب اتخاذها في حال عدم الامتثال.	أُنجزت	لا تزال المسودة النهائية لاتفاق كبار المديرين في انتظار الموافقة النهائية من المدير العام. وقد اتخذت العديد من التدابير لتعزيز مساهمة المديرين التنفيذيين في مجالات التخطيط والتنفيذ والموارد البشرية والمشترىات والسفر والامتثال. وبالإضافة إلى ذلك، تولى المدير العام المساعد للعمليات المؤسسية دوره التنسيقي في هذا المجال من خلال الرصد المنتظم والمتكرر للتقدم المحرز في تنفيذ مختلف التوصيات فيما يتعلق بالتوصيات الخاضعة للرقابة الإدارية لمديري الدائرة ومديري الشؤون الإدارية والمالية. وجرى التوسع في تفويض السلطة لممثلي المنظمة، ووافقت عليه خمسة مكاتب إقليمية، ورافقته مجموعة جديدة من مؤشرات الأداء الرئيسية للامتثال. وترصد أدوات المتابعة الحالية والجديدة للمنظمة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات الداخلية ومراجعة الحسابات الخارجية، على التوالي، والتوصيات الصادرة عن الأجهزة الرئاسية والمصادر الأخرى.
IEO2022_PB36_17	EBPBAC36/2	توصى اللجنة بأن يجري مكتب خدمات الرقابة الداخلية مراجعة في منتصف المدة لعملية تنفيذ نظام التخطيط المركزي للموارد بغرض تقييم التقدم المحرز قياساً بخطة المشروع، مما يوفر المزيد من الإرشاد للإدارة.	أُنجزت	استُكملت مراجعة الحسابات الداخلية في آذار/ مارس ٢٠٢٣ (انظر الوثيقة ج٢٣/٧٦). وبالإضافة إلى ذلك، أكمل مراجع الحسابات الخارجي مراجعة مشروع نظام إدارة الأعمال حتى الآن (انظر الوثيقتين ج٢٢/٧٦ وج٢٤/٧٦). وكلتا المراجعتين يقدمان المشورة للإدارة.
IEO2022_PB36_19	EBPBAC36/2	توصى اللجنة بأن يُولى، عند وضع خطة العمل الثنائية السنوات بشأن التقييم، الاعتبار الواجب لاستخدام معايير الاختيار الراسخة واقتراحات الجهات صاحبة المصلحة، وللمواءمة مع خطة المنظمة بشأن التعلّم والاحتياجات ذات الأولوية والثغرات.	أُنجزت	عند وضع خطة العمل للثنائية ٢٠٢٤-٢٠٢٥، لم يطبق مكتب التقييم التابع للمنظمة بعض المعايير لاختيار التقييمات فحسب، بل قرر إجراء تجديد جذري للطريقة التي تُحدّد بها الفئة الأساسية موضع مقترحات التقييم (التي تطبق عليها المعايير). ومنذ حزيران/ يونيو ٢٠٢٣، انخرط مكتب التقييم في عملية تشاور وتوعية واسعة النطاق مع الإدارات التقنية وإدارات الطوارئ إلى جانب المكاتب الإقليمية. ونتيجة لذلك، توسّعت الفئة الأساسية موضع التقييم توسعاً كبيراً، وأصبحت الآن أكثر شمولاً وتوازناً من حيث الأهداف الاستراتيجية التي ستغطيها التقييمات. ولم تكتمل

الرقم التعريفي	التقرير المصدر (رقم الوثيقة)	التوصية	الحالة	تعليقات الأمانة
				العملية خاصة فيما يتعلق بالتقييمات التي تجريها المكاتب القطرية والتي يجمع كل مكتب إقليمي حالياً المعلومات عنها. وتعكف بعض المكاتب الإقليمية الآن على إنشاء سجلات للتقييمات الإقليمية والقطرية المستكملة أو الجارية أو المخطط لها في أقاليمها، وإعداد خطط تقييم محددة التكاليف تتضمن معلومات أساسية (على سبيل المثال، الوحدة الرائدة، والاستخدام المقصود، والتوقيت، والتكلفة المقدرة، ومصدر التمويل). وتضع هذه الجهود الأساس لنظام تقييم أكثر حصافة للمنظمة في المستقبل. وسوف تُقدّم الخطة إلى اللجنة للتعليق عليها في أواخر عام ٢٠٢٣ وإلى المجلس التنفيذي لاستعراضها في أوائل عام ٢٠٢٤ (الوثيقة م ت ٣١/١٥٤).
IEO2022_PB36_20	EBPBAC36/2	توصى اللجنة بإجراء تقييم لضمان أن تجمع المنظمة العبر المستخلصة من الاستجابة الحالية لجائحة كوفيد-١٩ وأن يُسترشد بهذه العبر في تحديد ما يلزم القيام به من أجل التأهب بشكل أفضل للطوارئ الصحية في المستقبل.	أنجزت	جمعت العبر المستخلصة من الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ من جانب التحالف العالمي المعنى بتقييم جائحة كوفيد-١٩ والفريق التوجيهي المعنى بتقييم العمل الإنساني المشترك بين الوكالات (منشورة على الموقع الإلكتروني للتقييم التابع للمنظمة). وتكمل هذه التقييمات تقييمات المنظمة المستكملة الأخرى: تقرير المكتب القطري للمنظمة في أوكرانيا عن الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩، والتقييم المشترك بين مؤسسة الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية لصندوق التضامن من أجل الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩، وتقييم منظمة الصحة للبلدان الأمريكية لاستجابتها لجائحة كوفيد-١٩. وسوف تُدمج أسئلة التقييم المتبقية المحددة المتعلقة بجائحة كوفيد-١٩ في التقييمات المخططة لها ذات الصلة في خطة العمل للثنائية ٢٠٢٤-٢٠٢٥. وسوف يدرس الاستعراض الذي تجريه شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف للمنظمة للثنائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣ الإجراءات التي اتخذتها المنظمة في سبيل الاستجابة للجائحة، والتأثير الواقع على المنظمة، إلى جانب العبر المستخلصة لمراعاتها في المستقبل.
IEO2022_PB36_21	EBPBAC36/2	توصى اللجنة، تمثيلاً مع توصياتها المتعلقة ببرنامج عمل التعلم المذكور أعلاه، بأن يتمثل جزء أساسي من جهود المكتب في تقديم الإرشادات والتدريب إلى المديرين التنفيذيين من أجل مساعدتهم على (١) تحديد أنواع الأسئلة المتعلقة بالبرامج التي من شأن التقييم أن يساعد على الإجابة عنها (٢) وكيفية استخدام نتائج التقييمات لتحسين نتائج البرامج.	أنجزت	نُشر الدليل العملي للتقييم الذي يستهدف مديري البرامج وموظفي التقييم. وتوفر الآن الشبكة العالمية للتقييم التابعة للمنظمة، التي تربط جميع مكاتب/ خبراء التقييم على نطاق المنظمة، فرصاً منتظمة لتبادل أفضل الممارسات وخبرات التقييم داخلياً عبر مستويات المنظمة الثلاثة. وينظم مكتب التقييم المؤسسي أيضاً سلسلة من الفعاليات التدريبية (مع فريق التقييم التابع للأمم المتحدة، على سبيل المثال) لموظفي التقييم والقائمين على الأعمال على نطاق المنظمة.

الرقم التعريفي	التقرير المصدر (رقم الوثيقة)	التوصية	الحالة	تعليقات الأمانة
IEO2022_PB36_23	EBPBAC36/2	توصى اللجنة بأن ينظر المكتب في توسيع نطاق قدرته في مجال التقييم من خلال استكشاف فرص العمل مع الجامعات وغيرها من المنظمات الخارجية، بما في ذلك من خلال توسيع نطاق الاستفادة من فرص التدريب الداخلي؛ وزيادة التنسيق مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى لإجراء تقييمات مشتركة أو منسقة؛ وتحديدًا على المستويين القطري والإقليمي، إنشاء آليات على المستوى المحلي لمساعدة المنظمة على الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالبرامج التي تواجهها في تلك المواقع، التي تكون القدرات فيها محدودة بشكل خاص.	أنجزت	وسَّع مكتب التقييم التابع للمنظمة نطاق عمله المشترك مع شبكة تقييم العمل الإنسانية المشتركة بين الوكالات وغيرها من وكالات الأمم المتحدة. وعلاوةً على ذلك، فإن الدراسة المقارنة الجارية لوظيفة التقييم (التي ستكتمل بنهاية عام ٢٠٢٣) ستوفر بعض الأفكار الإضافية لعمل وكالات الأمم المتحدة الأخرى في هذا المجال. وقد اتخذت مبادرات للوصول إلى مجموعات أوسع من المتعاونين الخارجيين، بما في ذلك استخدام قوائم جديدة للشركات والاستشاريين. وأبرمت اتفاقات جديدة طويلة الأجل في عام ٢٠٢٣.
IEO2022_PB36_24	EBPBAC36/2	توصى اللجنة بأن يستعين مكتب التقييم بطرف خارجي مناسب لإجراء استعراض نظراء، وأن تُجرى الاستعراضات اللاحقة وفقاً لجدول زمني منتظم، على سبيل المثال كل ثلاث إلى خمس سنوات.	أنجزت	كلَّف مكتب التقييم التابع للمنظمة بإجراء استعراض مقارنة على أن يُستكمل بنهاية عام ٢٠٢٣. انظر أيضاً التوصية IEO2023_PB38_6.
IEO2022_PB36_25	EBPBAC36/2	توصى اللجنة بمواصلة التنسيق بين المكاتب. ويتمثل أحد الخيارات التي يمكن استكشافها في تجريب إعداد "صحائف وقائع" مواضيعية قصيرة تجمع لصالح الدول الأعضاء وغيرها من الجهات النتائج والتوصيات الرئيسية للكيانات المعنية بالرقابة بشأن مجالات برمجية أو مواضيع محددة متعلقة بالرقابة.	أنجزت	تُعد علاقة العمل بين مكتب التقييم التابع للمنظمة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية جيدة للغاية. وأحرز تقدُّم كبير في تصنيف وتتبع التوصيات الواردة من مصادر مختلفة، مع تقديم تقارير تجميعية إلى الدول الأعضاء من خلال الأجهزة الرئاسية (تغطي، على سبيل المثال، منع أفعال الاستغلال، والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها، ووظائف المساعلة، وعمل فرقة العمل المرنة للدول الأعضاء، وخطة تنفيذ الإصلاح المقدم من الأمانة، وتقارير وحدة التفتيش المشتركة). وقد أحاطت جمعية الصحة العالمية السادسة والسبعون علماً بقائمة تضم أهم عشر مسائل متكررة مستخلصة من عمليات مراجعة الحسابات. وتوفر البوابة الإلكترونية الجديدة للدول الأعضاء (على الموقع الإلكتروني للمنظمة) قدراً أكبر من الشفافية. وتُبذل حالياً بعض جهود التعلم التنظيمي الإضافية لإعداد إحاطات قصيرة بشأن المسائل المشتركة الناشئة عن عمل ووظائف المساعلة، وكذلك لتوثيق المسائل الشاملة المتكررة من مجموعة واسعة من المصادر.

الرقم التعريفي	التقرير المصدر (رقم الوثيقة)	التوصية	الحالة	تعليقات الأمانة
IEO2022_PB36_26	EBPBAC36/2	توصى اللجنة بأن تعقد المنظمة، في إطار عملية نشر النظام، جلسة إعلامية مع المديرين والدول الأعضاء بشأن الكيفية التي يمكن بها لكل منهم أن يستخدم النظام للحصول على المعلومات والاسترشاد به في اتخاذ قراراته. وتوصى اللجنة أيضاً بأن تجري المنظمة مسحاً دورياً للمستخدمين لغرض تحديد التحسينات المحتملة. وتوصى اللجنة كذلك بالألا يقتصر النظام في نهاية المطاف على تسجيل معلومات عن حالة تنفيذ التوصيات والإبلاغ عنها، بل عن الأثر أيضاً، بمجرد توافر هذه المعلومات - هل استجابت الإجراءات للاستنتاجات الأساسية وما هي التحسينات المحددة الناتجة عن هذه الإجراءات؟	أُنجزت	قدمت الأمانة المنصبة الجديدة إلى الدول الأعضاء في ثلاث مناسبات على الأقل في عام ٢٠٢٣، مع طلب صريح للحصول على تعليقات. وأُطلقت أيضاً أداة متابعة ثنائية ذات صلة مخصصة لتتبع إجراءات خطة تنفيذ الإصلاح المقدم من الأمانة على الصفحة الإلكترونية العامة الجديدة لبوابة الدول الأعضاء. وكانت أدوات المتابعة مفيدة للغاية في توفير التعلم والتحليل التنظيميين لتتبع التوصيات، وتحديد التكرار عبر المصادر، وزيادة تماسك الاستجابة والعمل، ولدعم الأجهزة الرئاسية في فهم الأسباب الجذرية والمسائل العالقة بشكل أفضل.
IEO2022_PB36_27	EBPBAC36/2	توصى اللجنة بأن تعمل المنظمة على الصعيدين الإقليمي والقُطري على إعداد مجموعة من الأمثلة التوضيحية لحالات معيّنة تبيّن قيمة الاستثمار في البيانات. وينبغي تعريف القيمة في هذه الحالة ليس فقط على أنها تحسين جودة البيانات وتوافرها، ولكن أيضاً كيف أدت تلك البيانات إلى قرارات تجعل حياة الناس أفضل.	قيد التنفيذ	عرضت المنظمة، بالاشتراك مع اليونيسف، القيمة المرتبطة بإحصاءات وفيات الأطفال خلال جلسة توزيع البيانات الخاصة بمبادرة التأثير العالي التابعة للأمم المتحدة على هامش قمة الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة في ١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣. وأدرجت مبررات الاستثمار في منشور مشترك ^١ . وصاغت الأمانة استراتيجية جديدة لنظم المعلومات الصحية، وهي في انتظار موافقة الإدارة العليا.
IEO2022_PB36_28	EBPBAC36/2	توصى اللجنة بأن تضمن المنظمة دعم استراتيجيتها بشأن تحليل البيانات لبرنامج عمل بشأن التعلم على نطاق المنظمة يركّز على الأسئلة السياسية والبرمجية الرئيسية التي تسعى المنظمة إلى الإجابة عنها.	قيد التنفيذ	أطلقت الأمانة المرحلة الأولى من مركز البيانات التابع لها - وهو صفحة إلكترونية جديدة أُتيحَت للجمهور "Datadot" في أيار/ مايو ٢٠٢٣ خلال جمعية الصحة العالمية السادسة والسبعين. وبالإضافة إلى ذلك، أكمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام ٢٠٢٢ مراجعة حسابات داخلية لحوكمة البيانات الخاصة بالأمانة. ويجري إعداد استراتيجية البيانات استجابة لهذه المراجعة. ويتجلى استخدام البيانات من أجل اتخاذ القرارات والتعلم في حقيقة أن البيانات المتعلقة بالتقدم المحرز نحو تحقيق غايات

الرقم التعريفي	التقرير المصدر (رقم الوثيقة)	التوصية	الحالة	تعليقات الأمانة
				<p>برنامج العمل العام الثالث عشر قد استُخدمت في إطار إعداد الميزانية البرمجية ٢٠٢٤-٢٠٢٥. واستعرضت المكاتب القطرية للمنظمة اتجاهاتها القطرية مقارنة بالاتجاهات الإقليمية والعالمية فيما يتعلق بمؤشرات نتائج محددة. واختبرت عشرة مكاتب قطرية عملية شاملة لترتيب الأولويات وتحديدتها فيما يتعلق بأهم ٣-٥ مجالات ذات أولوية مرتبطة بالأهداف الوطنية، ويعتمد ترتيب الأولويات وتحديدتها على البيانات ويركز على التأثير، ذلك إلى جانب تطبيق أدوات التنفيذ من أجل التأثير اللازمة لترتيب أولويات الإجراءات، والمواظبة على تتبع التقدم، وحل المشكلات وتصحيح المسار. ويجري حالياً وضع الصيغة النهائية لنهج بناء القدرات - قواعد التأثير "Impact Playbook"؛ وسوف يوضح هذا النهج العمليات الشاملة - أي البيانات اللازمة للعمل من أجل تحقيق تأثير قابل للقياس في سياق المنظمة. ويجري إدماج تحليلات البيانات بشكل أكثر اتساقاً في عمليات إعداد استراتيجيات التعاون القطري على النحو المنصوص عليه في دليل استراتيجيات التعاون القطري لعام ٢٠٢٠.</p>
IEO2022_PB36_29	EBPBAC36/2	تشجّع اللجنة المنظمة على مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز الأثر القطري وتنفيذ مختلف التوصيات التي تمخض عنها التقييم الخارجي ومراجعة الأداء.	قيد التنفيذ	<p>ستركز خطة التحول المُحدّثة الحالية وأولوياتها بقوة على جعل المنظمة مناسبة للغرض المتمثل في قيادة وتحقيق تأثير قابل للقياس على المستوى القطري. وتواصل الأمانة معالجة ثلاث توصيات رئيسية تتعلق بتقييم التحول ومراجعة الأداء: (١) استثمار الموارد المخصّصة لدعم التحول على المستوى القطري؛ (٢) تكثيف الجهود لبناء قوة عاملة محفّزة ومناسبة للغرض؛ (٣) تحسين الشفافية وقياس المساءلة عن النتائج، خاصة على المستوى القطري.</p> <p>وتتضمن خطة عمل مجموعة نتائج العمل ما يلي: إنشاء نموذج أساسي متميز للحضور القطري يمكن التنبؤ به لكل مكتب قطري، وتقويض المزيد من السلطة، وتوجيه تنقل الموظفين نحو المكاتب القطرية. ويجري الآن تنفيذ العديد من الإجراءات، رغم أنه من السابق لأوانه رؤية النتائج في المكاتب القطرية. وتتمثل الجهود المحددة الجارية فيما يلي:</p> <p>(١) تحسين رصد الأداء والنتائج والإبلاغ عنها على المستوى القطري من خلال تعزيز دراسات الحالة القطرية وسجل أداء المخرجات، مع اتخاذ تدابير أكثر موضوعية باستخدام مؤشرات الأداء الرئيسية بشأن النتائج الإدارية والتقنية؛ (٢) إنشاء سجل أداء متوازن للمكاتب القطرية لتتبع الأداء بطريقة أكثر شفافية على المستوى القطري.</p>

الرقم التعريفي	التقرير المصدر (رقم الوثيقة)	التوصية	الحالة	تعليقات الأمانة
IEO2023_PB37_1	EBPBAC37/2	أوصت اللجنة، مشيرة إلى المسوح المتعددة التي جرت على الموظفين في المنظمة، بأنه يتعين ترشيح هذه المسوح أو توحيدها.	أُنجزت	عكفت دائرة الموارد البشرية وإدارة المواهب ودائرة منع سوء السلوك الجنسي والتصدي له على استعراض وترشيح تكامل أسئلة مسح الموظفين وأدواته التي تتناول منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها في إطار مسح فردي موحد يُجرى مرة واحدة في السنة (مسح جس النبض).
IEO2023_PB37_2	EBPBAC37/2	أوصت اللجنة بأنه يتعين إحلال الاستقرار والاستمرارية في وظيفة التحقيقات المتعلقة بمعالجة سوء السلوك. وفي هذا الصدد، سيتعين كذلك تعزيز القدرات في دائرة إدارة الموارد البشرية وإدارة المواهب.	أُنجزت	حدثت الأمانة الهيكل والتسلسل الإداري لمكتب خدمات الرقابة الداخلية (انظر المقرر الإجرائي م ت ١٥٠ (٢٣) (٢٠٢٢))؛ وزادت عدد الموظفين الدائمين الأساسيين، حسبما يُشار إلى هذه المسألة في تقرير اللجنة (انظر الوثيقة EBPBAC33/2) وتعرضها اللجنة بشكل روتيني وتقدم تقارير عنها (انظر الوثائق EBPBAC34/2، و EBPBAC35/2، و EBAPBAC36/2، و EBAPBAC37/2 و EBAPBAC38/2). وبدأ رئيس جديد للتحقيقات مهام عمله في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، والمدير الجديد لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في ١٥ حزيران/يونيو ٢٠٢٣. وأشرك فريق إضافي من المحققين الجدد في أوائل عام ٢٠٢٢ وانتهوا من التحقيقات المتراكمة فيما يتعلق بسوء السلوك الجنسي بحلول أيار/مايو ٢٠٢٢. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، أبرمت المنظمة مذكرة تفاهم مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمم المتحدة لإجراء التحقيقات المتعلقة بالجناة المزعومين بالإضافة إلى سوء السلوك الإداري المزعوم من جانب أعضاء القوى العاملة في المنظمة على النحو الذي حددته اللجنة المستقلة المعنية بادعاءات الاستغلال والاعتداء الجنسيين أثناء الاستجابة لفاشية الإيبولا العاشرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى الرغم من استمرار التزايد في عدد الادعاءات المبلغ عنها، فقد أُحرز تقدم كبير في تقليص المتراكم من القضايا التي كانت تنتظر التحقيق فيها. وثقل الخط الساخن للنزاهة إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ويستمر تعزيزه من أجل تحسين الإتاحة والكفاءة وإدارة القضايا والتواصل حيث عزز فريق وآليات تلقي البلاغات في المكتب. وتواصل الأمانة الوفاء بالموعد المحدد للانتهاء من المسائل المتعلقة بسوء السلوك الجنسي البالغ ١٢٠ يوماً. وتجرى تحقيقات جديدة على نحو نشط في البلاغات فور تلقيها.

الرقم التعريفي	التقرير المصدر (رقم الوثيقة)	التوصية	الحالة	تعليقات الأمانة
IEO2023_PB37_3	EBPBAC37/2	ستقترح الأمانة، بالتشاور مع اللجنة، إدخال تغييرات أوسع نطاقاً على عملية تعيين مراجع الحسابات الخارجي لتقديمها إلى جمعية الصحة، وفي الوقت المناسب للدورة التالية (٢٠٢٧).	أنجزت	انظر أيضاً التوصية IEO2023_PB38_3. أوضحت الوثيقة ج٢٥/٧٦ عملية اختيار مراجع الحسابات الخارجي في عام ٢٠٢٣، بما في ذلك الدور الجديد للجنة في إسداء المشورة إلى جمعية الصحة، على النحو المبين في اختصاصاتها المنقحة، المعتمدة في المقرر الإجرائي م ت١٥٠ (١٦) (٢٠٢٢). وسوف تستعرض الأمانة عمليات اختيار مراجعي الحسابات الخارجيين على نطاق الأمم المتحدة في الوقت المناسب قبل عام ٢٠٢٧.
IEO2023_PB37_4	EBPBAC37/2	سترحب اللجنة بالحصول في الاجتماعات المقبلة على مزيد من المعلومات والتفسيرات بشأن التوصيات المتعلقة الخاصة بمراجعة الحسابات الداخلية.	أنجزت	يُدرج مكتب خدمات الرقابة الداخلية ملخصاً في تقريره السنوي المقدم إلى جمعية الصحة، وأدرجه في تقريره/ تحديثه المقدم إلى الاجتماع الأربعين للجنة في آذار/ مارس ٢٠٢٣.
IEO2023_PB37_5	EBPBAC37/2	سُرّت اللجنة برؤية تحليل أولى للأسباب الجذرية لتكرار توصيات مراجعة الحسابات، وتنتقل إلى أن يشترك في إتمامه مكتب خدمات الرقابة الداخلية والإدارة. وينبغي أن تتخذ الإدارة إجراءات تخفيف استناداً إلى نتائجه.	أنجزت	تضمنت الوثيقة ج٢٤/٧٦، التي أحاطت جمعية الصحة العالمية السادسة والسبعون بها علماً، تحليلاً لعشر مسائل رئيسية متكررة وأسبابها الجذرية المستمدة من تقارير مراجعة الحسابات الداخلية ومراجعة الحسابات الخارجية. وفي اجتماعها الحادي والأربعين في حزيران/ يونيو ٢٠٢٣، نظرت اللجنة في هذه الإجراءات وإجراءات المتابعة والثغرات المتبقية. وسوف تستمر هذه الممارسة في اجتماعات اللجنة المستقبلية. ويجري تتبع إجراءات المتابعة. وهناك ثلاثة أمثلة ملموسة على إجراءات المتابعة، وهي: (١) يجري تعزيز اتفاقات مساعلة الإدارة التنفيذية لتغطي جميع المجالات الإدارية ومجالات الامتثال؛ (٢) جرى التوسع في نطاق عمليات تفويض السلطة لممثلي المنظمة واعتمادها من جانب خمسة مكاتب إقليمية، (٣) ستكون عمليات تفويض السلطة الجديدة هذه مصحوبة بمجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية بشأن أداء المكاتب القطرية، وستخضع هذه المؤشرات للرصد بشكل روتيني.

الرقم التعريفي	التقرير المصدر (رقم الوثيقة)	التوصية	الحالة	تعليقات الأمانة
IEO2023_PB37_6	EBPBAC37/2	توصى اللجنة بأن يقدم مدير مكتب خدمات الرقابة الداخلية والإدارة عرضاً مشتركاً في واحد من اجتماعات اللجنة المقبلة للنظر في ماهية الإجراءات الجاري اتخاذها بشأن النتائج المنبثقة عن تحليل الأسباب الجذرية.	أُنجزت	تضمنت الوثيقة ج ٢٤/٧٦، التي أحاطت جمعية الصحة العالمية السادسة والسيعون بها علماً، تحليلاً لعشر مسائل رئيسية متكررة وأسبابها الجذرية المستمدة من تقارير مراجعة الحسابات الداخلية ومراجعة الحسابات الخارجية. وفي اجتماعها الحادي والأربعين في حزيران/ يونيو ٢٠٢٣، نظرت اللجنة في هذه الإجراءات وإجراءات المتابعة والتغرات المتبقية. وسوف تستمر هذه الممارسة في اجتماعات اللجنة المستقبلية. ويجري تتبع إجراءات المتابعة. وهناك ثلاثة أمثلة ملموسة على إجراءات المتابعة، وهي: (١) يجري تعزيز اتفاقات مساعلة الإدارة التنفيذية لتشمل جميع المجالات الإدارية ومجالات الامتثال؛ (٢) جرى التوسع في نطاق عمليات تفويض السلطة لممثلي المنظمة واعتمادها من جانب خمسة مكاتب إقليمية، (٣) ستكون عمليات تفويض السلطة الجديدة هذه مصحوبة بمجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية بشأن أداء المكاتب القطرية، وستخضع هذه المؤشرات للرصد بشكل روتيني.
IEO2023_PB37_7	EBPBAC37/2	ينبغي للأمانة أن تُعد خطة عمل ذات أطر زمنية واضحة، وينبغي أن تقدم تقريراً عن التقدم المُحرز في الإصلاحات المطلوبة في سياق قرار فرقة العمل المرنة للدول الأعضاء. وينبغي للأمانة أن تدمج هذه الإجراءات مع المبادرات الأخرى الجارية حالياً.	أُنجزت	قدمت الأمانة معلومات مُحدثة إلى الدول الأعضاء بشأن التنفيذ والتقدم المُحرز في الإجراءات المتخذة في خطة تنفيذ الإصلاح المقدم من الأمانة وفرقة العمل المرنة للدول الأعضاء والمبادرات الأخرى ذات الصلة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة في اجتماعها السابع والثلاثين والثامن والثلاثين، والمجلس التنفيذي في دورتيه الثانية والخمسين بعد المائة والثالثة والخمسين بعد المائة، وجمعية الصحة العالمية السادسة والسبعين. وتوجد أداة متابعة لتتبع خطة تنفيذ الإصلاح المقدم من الأمانة على بوابة الدول الأعضاء على الموقع الإلكتروني للمنظمة، إلى جانب أداة المتابعة الموحدة. وتجري مواصلة تتبع مسارات الإجراءات المتعددة (فرقة العمل المرنة للدول الأعضاء، وخطة تنفيذ الإصلاح المقدم من الأمانة، ومجموعة نتائج العمل وغيرها) داخلياً.
IEO2023_PB37_8	EBPBAC37/2	تتطلع اللجنة إلى الحصول على مزيد من المعلومات عن المهام الملموسة التي تضطلع بها الدول الأعضاء في سياق فرقة العمل المرنة للدول الأعضاء، وكيفية استخدام مختلف أنواع التمويل، وخطط تحديد الأولويات.	أُنجزت	قدمت الأمانة معلومات مُحدثة إلى الدول الأعضاء بشأن التنفيذ والتقدم المُحرز في الإجراءات المتخذة في خطة تنفيذ الإصلاح المقدم من الأمانة وفرقة العمل المرنة للدول الأعضاء والمبادرات الأخرى ذات الصلة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة في اجتماعها السابع والثلاثين والثامن والثلاثين، والمجلس التنفيذي في دورتيه الثانية والخمسين بعد المائة والثالثة والخمسين بعد المائة، وجمعية الصحة العالمية السادسة والسبعين. وتوجد

الرقم التعريفي	التقرير المصدر (رقم الوثيقة)	التوصية	الحالة	تعليقات الأمانة
				أداة متابعة لتتبع خطة تنفيذ الإصلاح المقدمّة من الأمانة على بوابة الدول الأعضاء على الموقع الإلكتروني للمنظمة، إلى جانب أداة المتابعة الموحدّة. وتجري مواءمة تتبّع مسارات الإجراءات المتعددة (فرقة العمل المرنة للدول الأعضاء، وخطة تنفيذ الإصلاح المقدمّة من الأمانة، ومجموعة نتائج العمل وغيرها) داخلياً. وأطلقت الأمانة أيضاً مساحاً لتحديد أولويات الدول الأعضاء فيما يتعلق بإجراءات خطة تنفيذ الإصلاح المقدمّة من الأمانة من وجهة نظرها في آذار/ مارس - نيسان/ أبريل ٢٠٢٣. وستساعد النتائج الأمانة على تحديد أولويات الإجراءات بشكل مشترك مع الدول الأعضاء في ضوء الموارد المحدودة.
IEO2023_PB37_9	EBPBAC37/2	لاحظت اللجنة مدى النقل في تنظيم إدارة المنح الصغيرة، وشجعت الأمانة على إجراء تحليل لهذه المسألة وبذل جهود لتبسيطها.	أنجزت	وثقت الأمانة العبء الإداري الثقيل المتمثل في إدارة أكثر من ٣٠٠٠ منحة سنوياً، وهو ما وثق أيضاً في إطار تقييم المنظمة الذي أجرته شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف في الثنائية ٢٠١٧-٢٠١٨ وحالياً. وتناول المدير العام هذه المسألة منذ فترة ولايته الأولى. وأعدت وثائق وتحليلات إضافية استجابةً للتوصية هاء-٢ الصادرة عن فرقة العمل المرنة للدول الأعضاء (قُدمت إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة في اجتماعها التاسع والثلاثين وإلى المجلس التنفيذي في دورته الرابعة والخمسين بعد المائة). وسوف تُستخدَم هذه التحليلات في إعداد جولة استثمارية، وهي طريقة جديدة لتعبئة الموارد تهدف إلى تمويل برنامج العمل العام الرابع عشر بشكل يمكن التنبؤ به، وهو نشاط مستمر مع الدول الأعضاء والمساهمين لزيادة الخيارات من أجل تجميع التمويل لتجنب الأعباء الإدارية، بما في ذلك أعباء كتابة المشاريع وإعداد التقارير.
IEO2023_PB37_10	EBPBAC37/2	وصف أدوار أنواع التمويل المختلفة بوضوح وتأثيرها، إن وجد، أو انعدام تأثيرها في حالة عدم تحقيق المستويات المطلوبة.	أنجزت	أجرت الأمانة العديد من التحليلات وأدرجت النتائج في جلسات إحاطة للدول الأعضاء، بما في ذلك تقارير الأمانة المقدمّة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة والمجلس التنفيذي وجمعية الصحة (انظر الميزانية البرمجية ٢٠٢٤-٢٠٢٥)، والتقارير المالية المقدمّة إلى جمعية الصحة، ومن خلال جلسات إعلامية عديدة للدول الأعضاء. وكذلك، تحتوي سلسلة من البوابات والمنصات وأدوات المتابعة الموجودة على بوابة الدول الأعضاء على الموقع الإلكتروني للمنظمة على معلومات ذات صلة.

الرقم التعريفي	التقرير المصدر (رقم الوثيقة)	التوصية	الحالة	تعليقات الأمانة
IEO2023_PB37_11	EBPBAC37/2	سترحب اللجنة بتلقى المزيد من التفاصيل عن بيان تقبل المخاطر، بما في ذلك مصفوفة لتوجيه قياس تقبل المخاطر.	أنجزت	يحدد الإطار الجديد لتقبل المخاطر مستويات مقبولة المخاطر التي تشمل عتبات محددة للمخاطر ومؤشراتها ذات الصلة. ويرد بيان المخاطر في استراتيجية إدارة المخاطر المؤسسية ويُعتبر أساساً لها. ويجري إعداد أدوات محددة لدعم تفعيل الاستراتيجية، بما في ذلك استخدام إطار تقبل المخاطر؛ وأعدت مجموعة من معايير تأثير المخاطر (عوامل النجاح الرئيسية) وأرسلت إلى جميع أصحاب المخاطر في المنظمة.
IEO2023_PB37_12	EBPBAC37/2	طلبت اللجنة مزيداً من التفاصيل عن كيفية تفعيل بيان المخاطر. ويتعين تسريع التشغيل في ظل إطار زمني واضح.	أنجزت	ناقشت اللجنة هذه المسألة في اجتماعها الحادي والأربعين. ووُضعت خريطة طريق لإدارة المخاطر تتضمن أهدافاً مرحلية وإجراءات (تتجاوز عام ٢٠٢٦).
IEO2023_PB37_13	EBPBAC37/2	أوصت اللجنة، اتساقاً مع الممارسة الجيدة، بإجراء استعراض أقران مستقل لنظام التقييم وهيكله.	أنجزت	كلف مكتب التقييم التابع للمنظمة بإجراء استعراض مقارنة على أن يُستكمل بنهاية عام ٢٠٢٣. انظر أيضاً التوصية IEO2023_PB38_6.
IEO2023_PB37_14	EBPBAC37/2	أوصت اللجنة بدعوة مدير مكتب التقييم لحضور الاجتماعات المقبلة لتقديم مزيد من التفاصيل عن الإجراءات المتخذة من حيث صلتها باللجنة.	أنجزت	كانت هذه هي الممارسة السابقة. وقدم مكتب التقييم التابع للمنظمة معلومات إلى اللجنة في اجتماعها الأربعين في آذار/ مارس ٢٠٢٣، ومن المتوقع أن يستمر في المواظبة على ذلك في المستقبل.
IEO2023_PB38_1	EBPBAC38/2	طلبت اللجنة من الأمانة تقديم المزيد من المعلومات في الاجتماعات المقبلة عن حالة الضوابط الداخلية والتغييرات المقترحة على بيان الضوابط الداخلية بشأن إعداد التقارير المالية.	قيد التنفيذ	بالتشاور والتعاون مع القائمين على الأعمال ودائرة العمليات المؤسسية، أعدت مصفوفات المخاطر والتحكم لمجالات المخاطر الرئيسية من أجل دعم أتمتة الضوابط الداخلية وتعزيز فعالية الرقابة عند تنفيذ الوفاء بمهمة المنظمة. وسوف يُعدّل بيان الضوابط الداخلية ليعكس تفعيل استراتيجية إدارة المخاطر لضمان تحسين الضمان المعقول لبيئة الرقابة. وستنتهي الأمانة قريباً من دراسة بشأن بيان الرقابة الداخلية على التقارير المالية، وستطلع اللجنة على آخر المستجدات في اجتماع مقبل قبل إعداد مسودة البيانات المالية لعام ٢٠٢٣.
IEO2023_PB38_2	EBPBAC38/2	أوصت اللجنة بأن تزودها الأمانة بتحديث كامل عن الإجراءات المتخذة بشأن منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها في كل اجتماع من اجتماعات اللجنة ولكن مع تركيز أكبر على حالة تنفيذ التوصيات بالإضافة إلى القضايا التي تتطلب تحقيقات.	أنجزت	تُطلع الأمانة اللجنة بشكل روتيني على أحدث المستجدات بشأن التقدم المُحرز في معالجة والاستجابة لمسألة منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها. وقُدّم المزيد من المعلومات المحدثة عن منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها، بما يتماشى مع طلب اللجنة في اجتماعها الحادي والأربعين في حزيران/ يونيو ٢٠٢٣.

الرقم التعريفي	التقرير المصدر (رقم الوثيقة)	التوصية	الحالة	تعليقات الأمانة
IEO2023_PB38_3	EBPBAC38/2	دعت اللجنة الأمانة إلى إجراء تحليل مقارنة لعمليات اختيار مراجع الحسابات الخارجي عبر وكالات منظومة الأمم المتحدة، لتحديد أفضل الممارسات التي تؤدي إلى زيادة الكفاءة.	قيد التنفيذ	سوف تستعرض الأمانة عمليات اختيار مراجعي الحسابات الخارجيين على نطاق الأمم المتحدة، ومن المتوقع الانتهاء من ذلك في النصف الثاني من عام ٢٠٢٤. انظر أيضاً التوصية IEO2022_PB37_3.
IEO2023_PB38_4	EBPBAC38/2	يجب على الأمانة أن تعرض كيفية معالجة نتائج تحليل الأسباب الجذرية المستخلصة من عمليات مراجعة الحسابات الداخلية في الاجتماعات المقبلة.	قيد التنفيذ	كما ورد في الوثيقة ج٢٤/٧٦، أصدرت الأمانة تحليلاً لأهم ١٠ قضايا متكررة مستمدة من تقارير مراجعة الحسابات الداخلية ومراجعة الحسابات الخارجية. وناقشت اللجنة هذه المسألة في اجتماعها الحادي والأربعين في حزيران/ يونيو ٢٠٢٣. والخطة هي أن تكون هذه المسألة موضع مناقشة متكررة في اجتماعات اللجنة المستقبلية. ويجري تتبع إجراءات المتابعة، مع إجراء مزيد من التحليل المتعمق للأسباب الجذرية وإجراءات المتابعة الجارية. انظر أيضاً التوصية IEO2023_PB37_6.
IEO2023_PB38_5	EBPBAC38/2	طلبت اللجنة المزيد من التفاصيل عن تقرير مراجع الحسابات الخارجي لعام ٢٠٢٣ في اجتماعها القادم في حزيران/ يونيو ٢٠٢٣، بما في ذلك آراء الأمانة بشأن التوصيات الواردة في التقرير.	أنجزت	قدّم مراجع الحسابات الخارجي تقريراً إلى اللجنة في اجتماعها الحادي والأربعين تضمن مناقشة توصياتها المفتوحة ومسودة خطة العمل لعام ٢٠٢٤. وأحاطت جمعية الصحة العالمية السادسة والسبعون علماً بالوثيقة ج٢٤/٧٦، حيث قدّمت الأمانة أهم ١٠ مسألة متكررة مستمدة من تقارير مراجعة الحسابات الداخلية ومراجعة الحسابات الخارجية.
IEO2023_PB38_6	EBPBAC38/2	اقترحت اللجنة أنه لتشكيل رأي أوسع بشأن الميزانية المناسبة لوظيفة التقييم، قد يكون من المفيد إجراء مقارنة مع الوظائف المماثلة في وكالات الأمم المتحدة الأخرى.	أنجزت	كلّف مكتب التقييم التابع للمنظمة بإجراء استعراض مقارنة على أن يُستكمل بنهاية عام ٢٠٢٣. انظر أيضاً التوصية IEO2023_PB37_13.

الرقم التعريفي	التقرير المصدر (رقم الوثيقة)	التوصية	الحالة	تعليقات الأمانة
IEO2023_PB38_7	EBPBAC38/2	طلبت اللجنة من مكتب التقييم إجراء تحليل للتقييمات اللامركزية وتقديم تقرير إليها في الاجتماعات المقبلة.	قيد التنفيذ	طلبت اللجنة من مكتب التقييم إجراء تحليل للتقييمات اللامركزية وتقديم تقرير إليها في الاجتماعات المقبلة. وكشف هذا التحليل عن أن عدداً كبيراً من هذه التقييمات قد أُجري أو جارٍ أو مخطط له دون الإبلاغ عنه ولم يُدرج في خطة عمل التقييم للثنائية على نطاق المنظمة في الماضي. ويجري بذل جهد لإنشاء نظام يسجل هذه التقييمات بشكل أكثر منهجية من خلال المكاتب الإقليمية. وشمل ذلك إجراء مشاورات فردية مع دوائر المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية وكذلك مع جميع الأفرقة التقنية في المكاتب الإقليمية وجميع المكاتب القطرية. وأصدر المكتب أيضاً عدة مذكرات توجيهية على صفحة التقييم على الموقع الإلكتروني للمنظمة لتوجيه دور التقييمات اللامركزية وتصميمها وصياغتها. ^١ وسوف يوفر الاستعراض المقارن المكلف به، الذي سيستكمل بنهاية عام ٢٠٢٣، مزيداً من الأفكار.
IEO2023_PB38_8	EBPBAC38/2	ينبغي للأمانة أن تزود اللجنة بقائمة من التوصيات "المفتوحة"، بالإضافة إلى التوصيات القديمة التي لا تزال معلقة لتحديد استمرار ملاءمتها أو الحاجة إلى مزيد من التوضيح أو الإغلاق.	أنجزت	قُدِّمت المعلومات المطلوبة إلى اللجنة في اجتماعها الحادي والأربعين في حزيران/ يونيو ٢٠٢٣ (تماشياً مع إجراء مماثل في اجتماعها الأربعين في نيسان/ أبريل ٢٠٢٣).

١ انظر الموقع الإلكتروني الخاص بالتقييم (<https://www.who.int/about/what-we-do/evaluation/resources/reference-documents>)، تم الاطلاع في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣).